سلسلة البحوث العلمية المحكمة (٥٦)

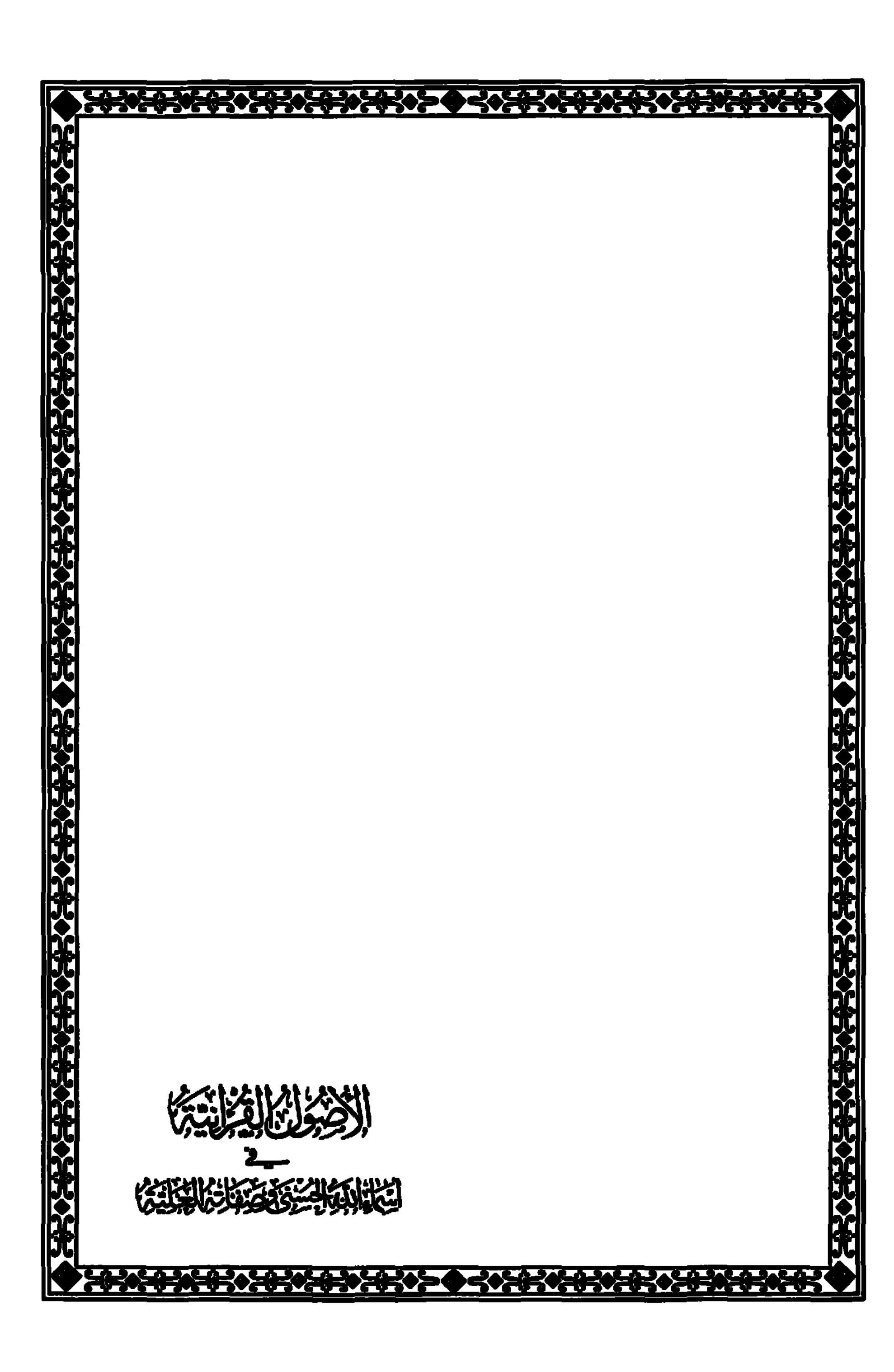
الأصول القرآنية

في

أسماء الله الحسنى وصفاته العلية

تأليف الدكتور
أحمد بن عبد الرحمن القاضي
قسم العقيدة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة القصيم

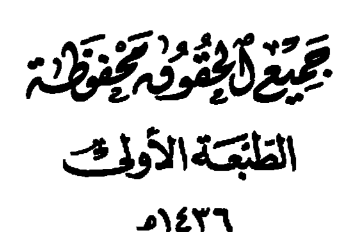
دار ابن الجوزي



الأصول القرآنية

في

أسماء الله الحسنى وصفاته العلية

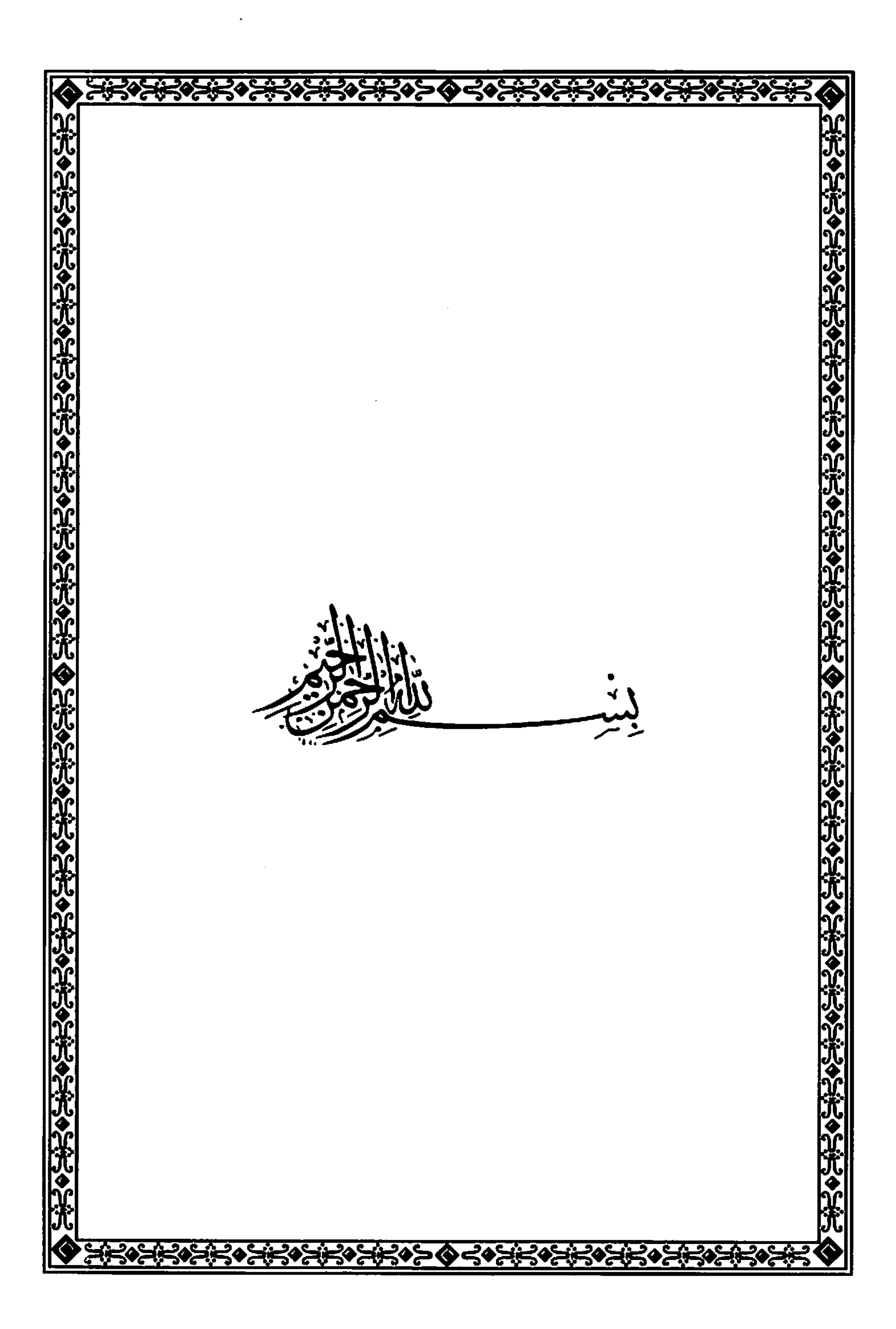




دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - طريق الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص ب: ٢٩٥٧
الرمز البريدي: ٣٢٢٥٣ - الرقم الإضافي: ٨٤٠٦ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - تلفاكس: ٢١٠٧٢٢٨
جوال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨ - الإحساء - ت: ٥٨٨٣١٢٢ - جدة - ت: ٦٨١٣٧٠٦ - ٠٥٦٣٤٧٦٣٨٨ - بيروت
هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠ - فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ - القاهرة - ج م ع - محمول: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٣٨٨
تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠ - الإسكندرية - ٠١٠٦٩٠٥٧٥٧٣ - البريد الإلكتروني:
aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إلـٰه إلا الله، وحده، لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده، ورسوله.

أما بعد:

فإن من أشرف المقامات العلمية، والعملية، الاشتغال بتحقيق العلم بالله تعالى، وأسمائه، وصفاته، ودعاؤه بها، والعمل بمقتضاها، وتلك حقيقة العبودية؛ إذ أن معرفة ذلك، أساس الدين، وخلاصة دعوة المرسلين، وأوجب، وأفضل ما أدركته العقول، واكتسبته القلوب، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الأعراف: ١٨٠].

ولا ريب أن هذا العلم، أشرف ما احتواه القرآن الكريم من أبواب العلم، وأحكم المحكمات، وأبين البيِّنات، لشدة الحاجة إليه، وتوقف العبادة عليه، فلم يدعه الله تعالى ملتبساً،

بل بيَّنه غاية البيان، كما أن نبيه ﷺ، قد أولاه العناية التامة، وبيَّنه البيان الشافي، لكونه عماد الدين؛ قولاً، وعملاً، واعتقاداً[1].

وقد اعتنى علماء الملة، قديماً، وحديثاً، بالتصنيف في هذا الباب، وتضمينه كتبهم[2]، وقعَّدوا له القواعد، وأصَّلوا فيه الأصول، المستمدة من الكتاب، والسُّنَّة، وصاغوها بجمل محكمة، رصينة، سُمِّيت بقواعد الأسماء والصفات، لتكون عصمة لطالب الحق، ومرجعاً عند الاشتباه.

وقد رأيت، من الناحية الفنية، أن أنحى منحىً جديداً، وأسلك مسلكاً بديعاً، في ضبط هذا الباب؛ بأن اتخذ من الجمل القرآنية، ذاتها، أصولاً تندرج تحتها عبارات العلماء، وتتفرع عنها تقسيماتهم، ويكون عليها المعوَّل عند التأسيس، والتدريس، بحيث تتبادر إلى الذهن عند النظر، وتشهر في وجوه المخالفين عند المناظرة؛ فإن للنص سلطاناً تخضع له الرقاب، وتذعن له العقول، ولا يتمكن المبطلون من الوقوف في دربه. «وإذا جاء نهر الله، بطل نهر معقل». وسميتُ هذه الضميمة:

(١) انظر: مقدمة الفتوى الحموية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط: دار الصميعي: (١/ ١٧٥ ـ ١٨٩).

(٢) ومن أمثلة ذلك ما رتبه ابن القيم ﷺ، في «بدائع الفوائد»، وما قعده شيخنا محمد بن صالح بن عثيمين ﷺ، في «القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى». وأما المحفوظ عن الأئمة المتقدمين، في كتب السُّنَّة، في هذا الباب، فأكثر من أن يحصر.

الأصول القرآنية
في أسماء الله الحسنى وصفاته العليَّة

وقد تحصَّل لي، عشرة أصول قرآنية، رتبتها على النحو التالي:

- **الأصل الأول:** ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾: في بيان استحقاق الله للأسماء الحسنى، وتفرده بها.

- **الأصل الثاني:** ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾: في بيان كيفية التعبد لله تعالى بأسمائه.

- **الأصل الثالث:** ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾: في بيان معنى الإلحاد، وأنواعه، وبطلانه.

- **الأصل الرابع:** ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾: في بيان انفراد الله تعالى بصفات الكمال المطلق.

- **الأصل الخامس:** ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾: في إبطال التمثيل، وبيان طريقة القرآن في النفي.

- **الأصل السادس:** ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾: في إبطال التعطيل، وبيان طريقة القرآن في الإثبات.

- **الأصل السابع:** ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾: في

بيان أن أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية، وبيان وظيفة العقل في باب الصفات.

- **الأصل الثامن**: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾: في بيان المحكم والمتشابه، وتعلقهما بباب الصفات، والرد على أهل التأويل وأهل التجهيل.

- **الأصل التاسع**: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾: في بيان معاني التأويل.

- **الأصل العاشر**: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾: في بيان حقيقة الصفات الفعلية، والرد على منكريها.

وقد سرتُ في بيان هذه الأصول على النسق التالي:

أولاً: أذكر النص القرآني الذي أراه أصلاً في بابه، وأُتبعه بجملة تبين فحواه.

ثانياً: أسرد الآيات القرآنية، الموافقة، والمقاربة له في لفظه، إن وجدت.

ثالثاً: أبيِّن معناها من كلام المفسرين، ودلالتها في باب الأسماء والصفات.

رابعاً: أقرب ذلك بالتقاسيم النافعة، والعبارات الواضحة.

خامساً: أنقل ما يناسب المقام من كلام السلف المحققين، دون إطالة، واستكثار.

سادساً: أنبّه على مقالات المخالفين، وأبيّن منافاتها لذلك الأصل.

أسأل الله تعالى بأسمائه الحسنى، وصفاته العلى، أن يجعل عملي خالصاً لوجهه، نافعاً لعباده.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

✍ كتبه
د. أحمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي
قسم العقيدة ـ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة القصيم



الأصل الأول

﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾

في بيان استحقاق الله للأسماء الحسنى، وتفرده بها

ورد إثبات (الأسماء) لله تعالى، بصيغة الجمع، في أربعة مواضع من كتابه:

ـ **أحدها**: في آخر سورة الأعراف: قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [١٨٠].

ـ **الثاني**: في آخر سورة الإسراء: قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [١١٠].

ـ **الثالث**: في مطلع سورة طه: قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۝٨﴾ [٨].

ـ **الرابع**: في ختام سورة الحشر: قال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [٢٤].

كما ورد إثبات (الاسم) له ﷻ بصيغة الإفراد، مضافاً إلى (الرب)، في مواضع، منها:

- في ختام سورة الرحمٰن: قال تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٧٨﴾﴾ [٧٨].

- في سورة المزمل: قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴿٨﴾﴾ [٨].

- في سورة الإنسان: قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٢٥﴾﴾ [٢٥].

- في مطلع سورة الأعلى: قال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾﴾ [١]، وفي ختامها: ﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾﴾ [١٥].

وورد مضافاً إلى (الله) في عدة مواضع منها:

- في سورة المائدة: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [٤].

- في سورة الأنعام: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [١١٨].

- في سورة الحج: ﴿وَيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ﴾ [٢٧].

فأثبت الله لنفسه (الاسم)، وأضافه إلى ذاته، والمراد: جنس أسمائه؛ فإن المفرد إذا أضيف، أفاد العموم، كما أثبت (الأسماء)، ووصفها بغاية الحسن.

والأسماء: جمع اسم: وهو، لغةً: مشتق من السُّمو، وهو الارتفاع، قال ابن فارس[١]: «السين، والميم، والواو،

---

(١) ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، إمام في اللغة والأدب. ولد سنة ٣٢٩هـ، من تصانيفه «معجم مقاييس =

أصل يدل على العلو»[1]. وقال الجوهري[2]: «الاسم مشتق من سموتُ؛ لأنه تنويه، ورفعة»[3]، وقيل: هو من السمة، وهي العلامة. قال ابن منظور[4]: «واسم الشيء، وسَمُه، وسِمُه، وسُمُه، وسَماهُ: علامته»[5]. وأما في الاصطلاح، فقد قال ابن هشام[6]: «ما دل على معنىً في نفسه، غير مقترن

= اللغة» و«المجمل» و«الصاحبي» وغيرها، توفي سنة ٣٩٥هـ.
انظر: الأعلام (١/ ١٩٣)، وفيات الأعيان (١/ ٣٥)، يتيمة الدهر (٣/ ٢١٤)، آداب اللغة (٢/ ٣٠٩)، دائرة المعارف الإسلامية (١/ ٢٤٧).

(١) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس. تحقيق: د. محمد عوض مرعب، وفاطمة محمد أصلان، ط: دار إحياء التراث العربي (٤٦٩).

(٢) الجوهري: إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر، لغوي، من الأئمة، ومن أشهر مؤلفاته: الصحاح وله كتاب في العروض، ومقدمة في النحو. مات سنة ٣٩٣هـ.
انظر: الأعلام (١/ ٣١٣)، معجم الأدباء (٢/ ٢٦٩)، النجوم الزاهرة (٤/ ٢٠٧)، لسان الميزان (١/ ٤٠٠)، إنباه الرواة (١/ ١٩٤)، يتيمة الدهر (٤/ ٢٨٩).

(٣) الصحاح، للجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط: دار العلم للملايين (٦/ ٢٣٨٣).

(٤) ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور، الأنصاري، إمام لغوي حجة، ولد في مصر سنة ٦٣٠هـ، ولي القضاء في طرابلس، وعاد إلى مصر، وتوفي بها سنة ٧١١هـ، كتب بخط يده نحو خمسمائة مجلد، أشهرها «لسان العرب».
انظر: الأعلام (٧/ ١٠٨)، فوات الوفيات (٢/ ٢٦٥)، بغية الوعاة: (١٠٦)، الدرر الكامنة (٤/ ٢٦٢).

(٥) لسان العرب، لابن منظور. تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، ط: دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي (٦/ ٣٨١).

(٦) ابن هشام: عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد، جمال الدين، من =

بأحد الأزمنة الثلاثة»[١].

و(حسنى): صيغة مبالغة، على وزن (فُعلى)؛ أي: بالغة في الحسن منتهاه.

فدلَّت هذه الآيات الكريمات، على أمور:

الأول: أن أسماء الله، من عند الله؛ فقد سمَّى نفسه بما يليق بجلاله، وجماله، وكماله، من الأسماء المقدسة، ولم يكِل ذلك إلى خلقه، ولم يبتدعها الناس، كما ادعت الجهمية؛ أنها مستعارة، مخلوقة!

استهل الإمام الدارمي[٢] رحمه الله، رده على بشر المريسي[٣]،

= أئمة العربية، ولد بمصر سنة ٧٠٨هـ، وتوفي بها سنة ٧٦١هـ، من مصنفاته: «مغني اللبيب»، «عمدة الطالب»، «قطر الندى».
انظر: الأعلام (٤/١٤٧)، الدرر الكامنة (٢/٣٠٨)، النجوم الزاهرة (١٠/٣٣٦)، مفتاح السعادة (١/١٥٩).

(١) شرح شذور الذهب، لابن هشام. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (١٤).

(٢) الدارمي: عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي، السجستاني، أبو سعيد، محدث هراة، ولد سنة ٢٠٠هـ. له تصانيف في: «الذب عن السُّنَّة»، و«الرد على الجهمية»، منها: «النقض على بشر المريسي» و«الرد على الجهمية». توفي في هراة سنة ٢٨٠هـ.
انظر: الأعلام (٤/٢٠٥)، تذكرة الحفاظ (٢/١٧٧).

(٣) المريسي: بشر بن غياث بن أبي كريمة، عبد الرحمٰن المريسي، العدوي بالولاء، أبو عبد الرحمٰن، فقيه معتزلي، رمي بالزندقة، وهو رأس الطائفة المريسية القائلة بالإرجاء، ونفي الصفات. قيل: كان أبوه يهودياً. توفي سنة ٢١٨هـ.
انظر: الأعلام (٢/٥٥)، وفيات الأعيان (١/٩١)، النجوم الزاهرة =

بعقد: (باب الإيمان بأسماء الله تعالى، وأنها غير مخلوقة)، قال فيه: «ثم اعترض المعارض أسماء الله المقدسة، فذهب في تأويلها مذهب إمامه المريسي، فادعى أن أسماء الله غير الله، وأنها مستعارة مخلوقة؛ كما أنه قد يكون شخص بلا اسم، فتسميته لا تزيد في الشخص، ولا تنقص؛ يعني: أن الله كان مجهولاً؛ كشخص مجهول، لا يُهتدى لاسمه، ولا يُدرى ما هو، حتى خلق الخلق، فابتدعوا له أسماء من مخلوق كلامهم، فأعاروها إياه، من غير أن يعرف له اسم قبل الخلق.

ومن ادعى هذا التأويل في أسماء الله، فقد نسب الله تعالى إلى العجز، والوهن، والضرورة، والحاجة إلى الخلق؛ لأن المستعير محتاج، مضطر، والمعير أبداً أعلى منه، وأغنى.

ففي هذه الدعوى، استجهال الخالق؛ إذ كان، بزعمه، هَمَلاً، لا يُدرى ما اسمه، وما هو، وما صفته! والله المتعالي عن هذا الوصف، المنزه عنه؛ لأن أسماء الله هي تحقيق صفاته. . . وكذلك قال في الاسم: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾ [الأعلى: ١]، كما يسبح الله، ولو كان الاسم مخلوقاً مستعاراً، غير الله، لم يأمر الله أن يُسبَّح مخلوقٌ غيره، وقال: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طـه: ٨]، ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحشر: ٢٤]، ثم ذكر الآلهة التي تعبد من دون الله بأسمائها

= (٢/ ٢٢٨)، تاريخ بغداد (٧/ ٥٦)، ميزان الاعتدال (١/ ١٥٠)، لسان الميزان (٢/ ٢٩).

المستعارة المخلوقة، فقال: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم﴾ [النجم: ٢٣]، وكذلك قال هود لقومه، حين قالوا: ﴿أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحْدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأعراف: ٧٠]، فقال لهم ينهاهم: ﴿أَتُجَٰدِلُونَنِى فِىٓ أَسْمَآءٍ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم﴾ [الأعراف: ٧١]؛ يعني: أن أسماء الله تعالى، لم تزل، كما لم يزل الله، وأنها بخلاف هذه الأسماء المخلوقة التي أعاروها للأصنام، والآلهة التي عبدوها من دونه»[١].

الثاني: أن أسماء الله تعالى أعلامٌ، وأوصاف. فهي أعلام باعتبار دلالتها على ذاته، وأوصاف باعتبار دلالتها على معاني صفاته. فلا معنى لوصفها بالحسن، إلا لتضمنها كمال معنى الصفة. قال ابن القيم[٢] رَحِمَهُ اللَّهُ: «والوصف بها لا ينافي

---

(١) نقض الإمام أبي سعيد، عثمان بن سعيد، على المريسي الجهمي العنيد، فيما افترى على الله عَزَّ وَجَلَّ من التوحيد. تحقيق: د. رشيد بن حسن الألمعي. ط: مكتبة الرشد، وشركة الرياض (١/ ١٥٨ ـ ١٦٠)

(٢) ابن القيم: محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي، أبو عبد الله، شمس الدين، ولد سنة ٦٩١هـ. أحد كبار العلماء المحققين، تتلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية، حتى كان ينتصر لجل أقواله، وسجن معه في قلعة دمشق، وأهين، وعذب بسببه. وكان حسن الخلق، محبوباً عند الناس. ألف تصانيف كثيرة نافعة منها: «إعلام الموقعين»، «أحكام أهل الذمة»، «زاد المعاد في هدي خير العباد»، «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة»، وغيرها، وتوفي سنة ٧٥١هـ.
انظر: الأعلام (٦/ ٥٦)، الدرر الكامنة (٣/ ٤٠٠)، البداية والنهاية (١٤/ ٢٣٤)، آداب اللغة (٣/ ٢٤٥)، شذرات الذهب (٦/ ١٦٨)، التيمورية (٣/ ٢٥١).

العَلَمية، بخلاف أوصاف العباد؛ فإنها تنافي علميتهم؛ لأن أوصافهم مشتركة، فنافَتْها العلمية المختصة، بخلاف أوصافه تعالى»[١].

وزعمت المعتزلة أن أسماء الله أعلام محضة، لا فرق عندهم بين اسم، واسم، ولا اسم، وصفة! قال أبو الهذيل العلاف[٢]: «إن الله عالم بعلم، وعلمه ذاته! قادر بقدرة، وقدرته ذاته!». وشبهتهم في ذلك، أن إثبات الوصف يستلزم تعدد القدماء؛ فمن أثبت اسم القدير، وصفة القدرة، فقد أثبت بزعمهم إلٰهين! قال واصل بن عطاء[٣]: «من أثبت معنىً، وصفةً قديمة، فقد أثبت إلٰهين»[٤].

(١) بدائع الفوائد: ابن القيم. تحقيق: علي العمران، ط: دار عالم الفوائد، الثالثة: ١٤٣٣هـ، مكة (١/ ٢٨٥).

(٢) العلاف: محمد بن الهذيل بن عبد الله العبري، أبو الهذيل، من أئمة المعتزلة. ولد في البصرة سنة ١٣٥هـ، وتوفي في سامراء سنة ٢٣٥هـ.
انظر: الأعلام (٧/ ١٣١)، وفيات الأعلام (١/ ٤٨٠)، مروج الذهب (٢/ ٢٩٨)، تاريخ بغداد (٣/ ٣٦٦).

(٣) واصل بن عطاء: واصل بن عطاء، الغزال، أبو حذيفة، من موالي بني ضبة، أو بني مخزوم. ولد سنة ٨٠هـ رأس المعتزلة، ومن أئمة البلغاء والمتكلمين، وهو الذي نشر مذهب المعتزلة في الآفاق، وبعث أصحابه إلى الأقطار لتقريره، والمنافحة عنه. توفي سنة ١٣١هـ.
انظر: الأعلام (٨/ ١٠٨)، المقريزي (٢/ ٣٤٥)، وفيات الأعيان (٢/ ١٧٠)، مروج الذهب (٢/ ٢٩٨)، أمالي المرتضى (١/ ١١٣)، مرآة الجنان (١/ ٢٧٤).

(٤) الملل والنحل، للشهرستاني. تحقيق: محمد بن فتح الله بدران. ط: أضواء السلف (١/ ٦٥).

وتلك شبهة داحضة؛ فمعلوم عند سائر العقلاء، أن الصفة تقوم في الموصوف، وليست عيناً قائمةً بذاتها، حتى تستقل بوصف القدم، كما توهموا، فإنه يقال للشخص الواحد من المخلوقين: طويل، جسيم، قوي، كريم، شجاع، حليم، وهو ذات واحدة، غير متعدد.

قال ابن القيم، رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن أسماءه الحسنى لها اعتباران: اعتبار من حيث الذات، واعتبار من حيث الصفات. فهي بالاعتبار الأول مترادفة، وبالاعتبار الثاني متباينة»[١].

الثالث: أن أسماء الله الحسنى تختص به، فلا يشاركه فيها أحد، ولهذا قدم الجار والمجرور، في اللفظ الظاهر، والمضمر: (ولله الأسماء)، و(له الأسماء). وتقديمه يدل على الاختصاص. والاشتراك في الاسم لا يلزم منه الاشتراك في المسمى، والحقيقة؛ فأسماء الله تليق به، وأسماء المخلوق تليق به. قال تعالى عن نفسه: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ٱلَّذِي بَٰرَكۡنَا حَوۡلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنۡ ءَايَٰتِنَآۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١﴾ [الإسراء: ١]، وقال عن خلقه: ﴿إِنَّا خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ أَمۡشَاجٖ نَّبۡتَلِيهِ فَجَعَلۡنَٰهُ سَمِيعَۢا بَصِيرًا ٢﴾ [الإنسان: ٢]. وأمثال هذا كثير.

فكما يجب توحيده في ربوبيته، وألوهيته، يجب توحيده

(١) بدائع الفوائد (١/ ٢٨٥).

في أسمائه وصفاته؛ باعتقاد أن لا سمي له، ولا كفؤ له، ولا ند له، قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥].

الرابع: أن أسماء الله قد بلغت في الحسن غايته، فليس فيها نقص بوجه من الوجوه؛ فكل ما سمَّى به الرب نفسه، فهو دال على الكمال المطلق؛ سواءٌ في ذلك أسماء الجلال؛ كالعظيم، والعزيز، والجبار، والمتكبر، أو أسماء الكمال؛ كالعليم، والقدير، والسميع، والبصير؛ فأسماء جلاله، منزهة عن العبث، والسفه، وأسماء كماله، منزهة عن النقص، والعيب، مماثلة المخلوقين.

وقد يَقْرِن الرب تعالى بين اسمين كريمين من أسمائه الحسنى، فينتج عن ذلك حسن مضاعف، قال تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٤٩]، فأفاد أن عفوه مع المقدرة، لا بسبب عجز، وهوان، وقدرته يكتنفها عفوه، لا نزق فيها، ولا حنق وقال أيضاً: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٥٦]، فدل ذلك على أن عزته، مقرونة بحكمته، فلا تقتضي ظلماً، وجوراً، وحكمته مصحوبة بعزته، فلا يلحقها ذل يحول دون نفاذها.

فاللهج بذكر أسمائه الحسنى، تسبيحاً، وتحميداً، وتكبيراً، باللسان، وتدبر معانيها بالجنان، مفتاح كل سعادة، وطريق كل خير.

الخامس: أن أسماء الله تعالى توقيفية: يجب الوقوف

فيها عند موارد النصوص؛ من الكتاب، والسُّنَّة، دون زيادة، ولا نقصان، فلا يسمى بما لم يسم به نفسه، ولا يدعى بغير أسمائه الحسنى، ولا تُعَبَّدُ أسماء المخلوقين لغير أسمائه.

غير أن باب الصفات، والإخبار، أوسع من باب الأسماء، فتُضاف الصفات إليه سبحانه، ويُخبر بها عنه، على ما ورد، ولا يُسمى بها، ومن ذلك قول النبي ﷺ: «**اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ، وَمُجْرِيَ السَّحَابِ، وَهَازِمَ الْأَحْزَابِ، اهْزِمْهُمْ وَانْصُرْنَا عَلَيْهِمْ**»(١)، وليس من أسمائه: (المنزل)، ولا (المجري)، ولا (الهازم)، وكذلك ليس من أسمائه: (المريد)، ولا (الجائي)، ولا (الآخذ)، ولا (الباطش)، ونحوها مما دلَّت عليه صفات الأفعال، وإن جاز الإخبار بها عنه. قال ابن القيم رحمه الله: «إن ما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى، أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته؛ كالشيء، والموجود، والقائم بنفسه، فإن هذا يخبر به عنه، ولا يدخل في أسمائه الحسنى، وصفاته العلى»(٢).

ومن باب أولى، صفات الأفعال، التي تنقسم مدلولاتها إلى محمود، ومذموم، باعتبار الحال، فتكون كمالاً في مقابل من يصدر منهم ضدها؛ كصفات (المكر)، و(الكيد)، و(الخداع) التي أضافها الله لنفسه الكريمة، كما في قوله:

---

(١) صحيح البخاري، ط: دار السلام (٢٩٦٦، ٣٠٢٤).

(٢) بدائع الفوائد (١/ ٢٨٤).

لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَوْ لَا إِلَهَ غَيْرُكَ»(١)، وكما في حديث أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: عَلِّمْنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي. قَالَ: «**قُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْماً كَثِيراً، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**»(٢).

ولا يتم دعاء الله بأسمائه الحسنى، حتى يقع الاسم في دعاء العبادة، في جملة مفيدة، وحتى يُصدَّر، في دعاء المسألة، بياء النداء؛ ظاهرةً، أو مضمرة.

وبهذا يتبين خطأ من يسردون الأسماء الحسنى، أو أحدها، مجردة! حتى آل الحال ببعضهم إلى الاقتصار على بعض حروف الاسم، فصار يردد: (آه)، (آه)، بدلاً من (يا الله) أو مجرد الضمير، فيقول: (هو)، (هو)! بدلاً من (لا إلٰه إلا هو)!

ويتفنن بعض الناس في تدبيج الأدعية المسجوعة، والمتكلفة، مما يخرج هذه العبادة العظيمة عن جلالتها، إلى نوع من الزخرفة اللفظية، التي لا تباشر حقيقة العبودية، وإن استدرت المدامع أحياناً.

وللدعاء منزلةً عند الله، وكرامة؛ فـ«**لَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَمَ**

---

(١) صحيح البخاري (٦٣١٧).

(٢) صحيح البخاري (٨٣٤)، صحيح مسلم (٢٧٠٥).

عَلَى اللهِ تَعَالَى مِنْ الدُّعَاءِ»[١]. فالدعاء عنوان العبودية، ومظهر الافتقار للغني الحميد. وأكمل الدعاء، دعاء الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام؛ لأنهم أعلم الناس بربهم، ومعبودهم، لا سيما الخليلين: محمد، وإبراهيم، عليهما الصلاة والسلام. والمتأمل في دعوات الأنبياء الكرام، المبثوثة في كتاب الله، يجد أنها تجمع أوصافاً:

أحدها: كمال الصدق، والإخلاص.

الثاني: كمال الأدب مع الله، وحسن التعبير.

الثالث: القصد، والإيجاز، في موضعه، والبسط والترسل، في موضعه.

وغالباً، ما نجدهم يصدِّرون أدعيتهم باسم (الرب)، لما يتضمنه هذا الاسم الجليل، من معاني الخلق، والملك، والتدبير، الذي ينشأ عنه صنوف الرعاية، والحفظ، واللطف. ومن أمثلة ذلك:

١ ـ دعاء نوح عليه السلام: ﴿وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [المؤمنون: ٢٩]، وقوله: ﴿رَّبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا تَبَارًا ﴿٢٨﴾﴾ [نوح: ٢٨].

٢ ـ دعاء إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِن

---

(١) جامع الترمذي (٣٣٧٠)، سنن ابن ماجه (٣٨٢٩). وحسنه الألباني. انظر: التعليق الرغيب (٢/ ٢٧١)، المشكاة (٢٢٣٢).

ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ﴿٤٠﴾﴾ [إبراهيم: ٤٠]، وقوله: ﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴿٨٣﴾ وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ ﴿٨٤﴾ وَاجْعَلْنِي مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ ﴿٨٥﴾ وَاغْفِرْ لِأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ ﴿٨٦﴾ وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ ﴿٨٧﴾ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء: ٨٣ ـ ٨٩]، وقوله: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿١٠٠﴾﴾ [الصافات: ١٠٠].

٣ ـ دعاء موسى عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴿٢٦﴾ وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴿٢٨﴾ وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿٢٩﴾ هَارُونَ أَخِي ﴿٣٠﴾ اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي ﴿٣٢﴾ كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ﴿٣٣﴾ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ﴿٣٤﴾ إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا ﴿٣٥﴾﴾ [طه: ٢٥ ـ ٣٥]، وقوله: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ وَأَنتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٥١]، وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾ [القصص: ١٦]، وقوله: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤].

٤ ـ دعاء زكريا عليه السلام: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [آل عمران: ٣٨]، وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴿٤﴾ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴿٥﴾ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴿٦﴾﴾ [مريم: ٤ ـ ٦]، وقوله: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٩].

٥ ـ دعاء سليمان عليه السلام: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النمل: ١٩].

وأكثر دعاء نبينا محمد ﷺ، مصدَّر بكلمة (اللَّهُمَّ)، المتضمنة لأشرف أسمائه، وأجمعها، وأعرفها؛ وهو (الله)؛ فإن الإلٰه من تألهه القلوب محبةً وتعظيماً، فتؤول معاني الأسماء الحسنى إليه. وأمثلة هذا كثيرة جداً، في كتاب (الدعوات)، في الصحاح، والسنن، وغيرهما من دواوين السُّنَّة.





الأصل الثالث

﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾

في بيان معنى الإلحاد، وأنواعه، وبطلانه

لما أخبر الله تعالى باختصاصه بالأسماء الحسنى، وأمر عباده المؤمنين بدعائه بها، ختم بالتحذير من الملحدين فيها، فقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الأعراف: ١٨٠]. وكما توعد الذين يلحدون في أسمائه، توعد الذين يلحدون في آياته، فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤٠﴾﴾ [فُصِّلَت: ٤٠]، وذلك يشمل نوعين من الإلحاد:

أحدهما: الإلحاد في آياته الكونية: وهو اعتقاد خالق، أو شريك، أو ظهير في الكون مع الله، ونسبة أفعاله، سبحانه، إلى غيره. وذلك كفر بالربوبية.

الثاني: والإلحاد في آياته الشرعية: وهو تكذيبها، أو تحريفها، أو انتهاك حدودها. وهذا النوع منه ما هو كفر، ومنه ما هو فسق.

۞ الإلحاد في اللغة:

يعني: الميل. قال ابن فارس: «اللام والحاء والدال، أصل يدل على ميل عن استقامة. يقال: ألحد الرجل، إذا مال عن طريقة الحق والإيمان، وسمي اللحد؛ لأنه مائل في أحد جانبي الجَدَثِ... والملتَحَد: الملجأ، سمي بذلك لأن اللاجئ يميل إليه»[1]. وكذا قال الجوهري: «ألحد في دين الله؛ أي: حاد عنه، وعدل»[2]. ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾ [النحل: ١٠٣]؛ أي: يميلون، ويشيرون إليه، ويحيلون عليه.

۞ الإلحاد اصطلاحاً:

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإلحاد في أسمائه: هو العدول بها، وبحقائقها، ومعانيها، عن الحق الثابت لها، وهو مأخوذ من الميل» ثم ذكر أنواعه، فقال: «الإلحاد في أسمائه، تبارك وتعالى، أنواع:

أحدها: أن يسمى الأصنام بها؛ كتسميتهم اللات، من الإلٰهية، والعزى من العزيز، وتسميتهم الصنم إلٰهاً. وهذا إلحاد حقيقة؛ فإنهم عدلوا بأسمائه إلى أوثانهم، وآلهتهم الباطلة.

الثاني: تسميته بما لا يليق بجلاله؛ كتسمية النصارى له

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٩١٤). (٢) الصحاح (٢/٥٣٤).

أباً، وتسمية الفلاسفة له موجِباً بذاته، أو علة فاعلة بالطبع، ونحو ذلك.

وثالثها: وصفه بما يتعالى عنه، ويتقدس، من النقائص؛ كقول أخبث اليهود: إنه فقير، وقولهم: إنه استراح بعد أن خلق خلقه، وقولهم: يد الله مغلولة، وأمثال ذلك، مما هو إلحاد في أسمائه وصفاته.

ورابعها: تعطيل الأسماء عن معانيها، وجحد حقائقها؛ كقول من يقول من الجهمية، وأتباعهم: إنها ألفاظ مجردة، لا تتضمن صفات، ولا معاني! فيطلقون عليه اسم السميع، والبصير، والحي، والرحيم، والمتكلم، والمريد، ويقولون: لا حياة له، ولا سمع، ولا بصر، ولا كلام، ولا إرادة تقوم به. وهذا من أعظم الإلحاد فيها عقلاً، وشرعاً، ولغةً، وفطرةً. وهو يقابل إلحاد المشركين؛ فإن أولئك أعطوا أسماءه، وصفاته لآلهتهم، وهؤلاء سلبوه صفات كماله، وجحدوها، وعطلوها. فكلاهما ملحد في أسمائه. ثم الجهمية، وفروخهم، متفاوتون في هذا الإلحاد؛ فمنهم الغالي، والمتوسط، والمنكوب. وكل من جحد شيئاً مما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله، فقد ألحد في ذلك، فليستقل أو ليستكثر.

وخامسها: تشبيه صفاته بصفات خلقه: تعالى الله عما يقول المشبهون علوّا كبيراً[1]

---

(١) بدائع الفوائد (١/ ٢٩٧ ـ ٢٩٩).

وبهذا يتبين أن الإلحاد، أنواع، ومراتب، ودرجات، وأنه لا يقتصر على ما شاع عند الناس في الأزمنة الأخيرة، أنه إنكار وجود الله، وحسب! وإن كان ذلك أعظم الإلحاد.

فمن لازم الإيمان بأسماء الله الحسنى، وصفاته العلى، مجانبة طريق الزائغين عنها، الملحدين فيها. وهؤلاء، في الجملة، صنفان: مشبهة، ومعطلة.

ولا سبيل للملحدين للنيل من أسماء الله، وصفاته، والميل بها عن مراده؛ لأنها في كتاب عزيز ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت: ٤٢]. فخبرُ الله ورسوله، قد استكمل مقتضِيات القبول، وامتنع من أسباب الرد، وهي:

أولاً: العلم، المنافي للجهل؛ فالله تعالى أعلم بنفسه، وما يستحقه من صفات الكمال، ونعوت الجلال، ونبيه ﷺ، أعلم بربه، من سائر خلقه، كما قال: «**إِنَّ أَتْقَاكُمْ، وَأَعْلَمَكُمْ بِاللهِ أَنَا**» رواه البخاري[1]، وقال: «**أبالله تعلموني أيها الناس! فأنا والله، أعلمكم بالله، وأتقاكم له**» رواه الحاكم، وصححه الألباني[2].

الثاني: الصدق، المنافي للكذب: فالله تعالى أصدق

(١) صحيح البخاري (٢٠).
(٢) المستدرك على الصحيحين (١/ ٦٤٧) (١٧٤٢)، وانظر للألباني: حجة النبي ﷺ (١٧، ٦٤).

﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠]، وقوله: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴿١٦﴾﴾ [الطارق: ١٥، ١٦]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، فلا يشتق منها أسماء له تعالى، ولا يخبر بها عنه على سبيل الإطلاق؛ فلا يقال: (الماكر)، و(الكائد) و(المخادع)، دفعاً لظن السوء، ويقتصر على ما ورد مقيداً. قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يلزم من الإخبار عنه بالفعل مقيداً، أن يشتق له منه اسم مطلق، كما غلط بعض المتأخرين، فجعل من أسمائه الحسنى: «المضل»، «الفاتن»، «الماكر»! تعالى الله عن قوله؛ فإن هذه الأسماء لم يطلق عليه سبحانه منها، إلا أفعال مخصوصة، معينة، فلا يجوز أن يسمى بأسمائها المطلقة»[1].

وقال شيخنا، محمد بن صالح العثيمين[2] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإذا كانت الصفة كمالاً في حال، ونقصاً في حال، لم تكن جائزة

---

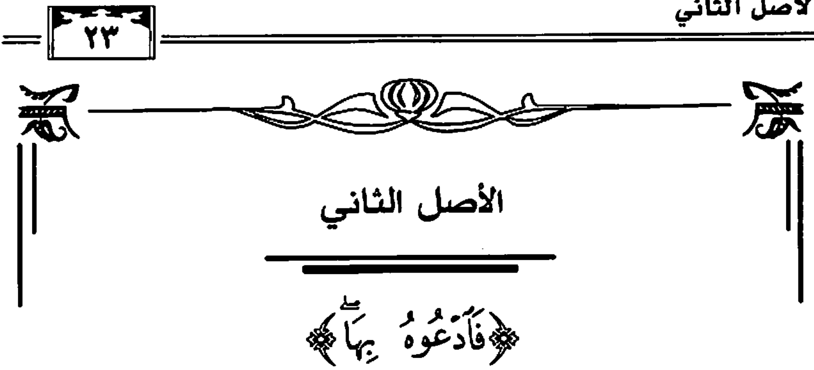
(١) بدائع الفوائد (١/ ٢٨٥).

(٢) شيخنا العلامة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولد في عنيزة، سنة ١٣٤٧هـ، وتتلمذ على الشيخ عبد الرحمٰن السعدي، وبرز في الفقه، والتفسير، والعقيدة، والأصول، وقصده الطلاب من شتى أقطار العالم الإسلامي، واشتهر بدروسه العلمية التي يلقيها في الجامع الكبير بعنيزة، ويحضرها جمع غفير من طلبة العلم. وله باع كبير في الدعوة إلى الله. عُيِّن عضوًا في هيئة كبار العلماء. صنف عشرات المؤلفات، والشروحات المفيدة. توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ١٤٢١هـ. انظر: ترجمتي له مستهل بحوث (ندوة جهود الشيخ محمد العثيمين العلمية) التي عقدتها جامعة القصيم (١/ ١٠ ـ ٣٩).

في حق الله، ولا ممتنعة، على سبيل الإطلاق؛ فلا تثبت له إثباتاً مطلقاً، ولا تنفى عنه نفياً مطلقاً، بل لا بد من التفصيل: فتجوز في الحال التي تكون كمالاً، وتمتنع في الحال التي تكون نقصاً؛ وذلك كـ«المكر» و«الكيد» و«الخداع» ونحوها»[١].



(١) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، لشيخنا: محمد بن صالح العثيمين، ط: أضواء السلف، أصداء المجتمع (٥٥ ـ ٥٦).



الأصل الثاني

﴿فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾

في بيان كيفية التعبد لله تعالى بأسمائه

لما أخبر الله عباده المؤمنين باختصاصه بالأسماء الحسنى، أمرهم بدعائه بها، وفي هذا إشارة إلى أعظم ثمرات العلم بالله، وهو التعبد له بمقتضاها؛ لأن الدعاء أجلى صور العبادة. عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، قال: «**الدعاء هو العبادة**»، ثم قرأ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ٦٠﴾ [غافر: ٦٠][1].

ودعاء الله تعالى بأسمائه الحسنى، نوعان:

أحدهما: دعاء عبادة، وله صورتان:

الأولى: قولية: وهو أن يلهج لسانه بحمده، وتسبيحه،

(١) سنن أبي داود (١٤٧٩)، جامع الترمذي (٢٩٦٩، ٣٢٤٧، ٣٣٧٢)، وقال: حديث حسن صحيح، السنن الكبرى للنسائي (١٠/ ٢٤٤) (١١٤٠٠)، سنن ابن ماجه (٣٨٢٨)، صحيح ابن حبان (٣/ ١٧٢) (٨٩٠)، المستدرك على الصحيحين (١/ ٦٦٧)، وصححه (١٨٠٢). وصححه الألباني: «أحكام الجنائز» (٢٤٦/ المعارف)، وصحيح أبي داود (١٣٢٩)، والروض النضير (٨٨٨).

والثناء عليه، بذكر أسمائه الحسنى، كما في صدر حديث ابن عباس ﷺ، قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنْ اللَّيْلِ يَتَهَجَّدُ، قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ، وَالْأَرْضِ، وَمَنْ فِيهِنَّ. وَلَكَ الْحَمْدُ، لَكَ مُلْكُ السَّمَوَاتِ، وَالْأَرْضِ، وَمَنْ فِيهِنَّ. وَلَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ، وَالْأَرْضِ، وَمَنْ فِيهِنَّ. وَلَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ مَلِكُ السَّمَوَاتِ، وَالْأَرْضِ. وَلَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ، حَقٌّ، وَقَوْلُكَ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ، وَمُحَمَّدٌ ﷺ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ»[1].

الثانية: عملية: وهو أن يتعبد لله بمقتضى أسمائه الحسنى؛ فيألَهَهُ، محبةً، وخوفاً، ورجاءً، لعلمه أنه (الله)، ويشتغل بالكلم الطيب، ويعرض عن اللغو من القول، لعلمه أنه (السميع)، وينهمك في العمل الصالح، ويجتنب كبائر الإثم والفواحش، لعلمه أنه (البصير)، ويتوكل عليه، لعلمه أنه (الوكيل)، وهكذا.

الثاني: دعاء مسألة: وهو أن يسأل الله حاجته، متوسلاً بذكر الاسم المناسب لتلك الحاجة؛ كأن يقول: يا غفور اغفر لي!، يا رحمٰن ارحمني!، يا رزاق ارزقني. ومن شواهده، تتمة حديث ابن عباس المتقدم، وفيه: «فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ، وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ، وَمَا أَعْلَنْتُ. أَنْتَ الْمُقَدِّمُ، وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ.

---
(١) صحيح البخاري (٦٣١٧).

قيلاً، ونبيه ﷺ، لا ينطق عن الهوى. والصدق هو الخبر المطابق للواقع، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، وقال ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، وقال: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٢ ـ ٤].

الثالث: البيان، المنافي للغموض: فالله تعالى أحسن حديثاً، وكلامه محكم غاية الإحكام، مفصل أوضح تفصيل، ونبيه ﷺ أفصح الناس، وأحسنهم بياناً، قال تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥]، وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥﴾ [الشعراء: ١٩٥]، ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]. وعَنْ عَائِشَةَ ﵂، قَالَتْ: كَانَ كَلَامُ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَلَاماً فَصْلاً يَفْهَمُهُ كُلُّ مَنْ سَمِعَهُ. رواه أبو داود، وحسنه الألباني(١). وفي رواية عند أحمد: «كان كلام النبي ﷺ فصلاً يفقهه كل أحد لم يكن يسرده سرداً»(٢).

الرابع: الهداية والنصح، المنافيان للإضلال والغش: فالله تعالى أراد شرعاً، هداية عباده، وأعذر في إقامة الحجة عليهم،

(١) سنن أبي داود (٤٨٣٩)، حسنة الألباني السلسة الصحيحة (٢٠٩٧).

(٢) مسند أحمد بن حنبل (٦/١٣٨)، تعليق: شعيب الأرنؤوط، إسناده حسن، من أجل أسامة بن زيد: وهو الليثي، وبقية رجاله ثقات، رجال الشيخين.

ونبيه ﷺ بلَّغ رسالات ربه، ونصح لأمته، قال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾﴾ [النساء: ٢٦]، وقال عن نبيه ﷺ: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [التوبة: ١٢٨].

الخامس: الحفظ، المنافي للتحريف، والضياع: فقد تكفل الله بحفظ كتابه، وعصم منطق نبيه ﷺ، من أن يتسلل إليه شيء من الباطل، والهوى، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر: ٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٢﴾﴾ [الحج: ٥٢].

فكيف يسوغ لكائن من كان، مع هذا المقتضي التام لقبول الخبر، وانتفاء المانع، أن يجرأ على القول: لم يرد الله بخطابه كذا، وأراد كذا! بلا دليل من كتاب، ولا أثارة من علم؟! بل بمجرد الرأي الفاسد، والمقدمات الباطلة.

سبحان الله!

أهم أعلم بالله من الله؟ أم هم أعلم بالله من رسول الله؟

أهم أصدق قيلاً من الله؟ أم هم أصدق قيلاً من رسول الله؟

أهـم أحـسـن حـديثاً مـن الله؟ أم هـم أحـسـن حـديثاً مـن رسول الله؟

أهـم أهـدى مـن الله لـعـبـاده، أم هـم أنـصـح لـلأمـة مـن رسوله؟

فإن قالوا: نعم! فقد وقعوا في الكفر المبين، واتبعوا سبيل المجرمين، الملحدين. وإن قالوا: لا! تعين عليهم لزوم سبيل المؤمنين، ووسعهم ما وسع الصحابة والتابعين.





الأصل الرابع

﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾

في بيان انفراد الله تعالى بصفات الكمال المطلق

ورد هذا المصطلح الشريف (المثل الأعلى)، في موضعين، من القرآن الكريم:

أحدهما: في سورة النحل: قال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٦٠﴾ [٦٠].

الثاني: في سورة الروم: قال تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [٢٧].

قال ابن جرير[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولله المثل الأعلى، وهو الأفضل والأطيب، والأحسن، والأجمل، وذلك التوحيد، والإذعان

---

(١) محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر، إمام في التفسير، والتاريخ، قال ابن الأثير: أبو جعفر أوثق من نقل التاريخ، وفي تفسيره ما يدل على علم غزير، وتحقيق. اهـ، له: «جامع البيان في تفسير القرآن» و«أخبار الرسل والملوك» وغيرها. توفي سنة ٣١٠هـ.
انظر: الأعلام (٦/ ٦٩)، إرشاد الأديب (٦/ ٤٢٣)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٣٥١)، الوفيات (١/ ٤٥٦)، طبقات السبكي (٢/ ١٣٥)، مفتاح السعادة (١/ ٢٠٥).

له، بأنه لا إلٰه غيره». وقد روى بسنده عن قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، تفسيره بشهادة أن لا إلٰه إلا الله، وفي رواية أخرى عنه: الإخلاص، والتوحيد[١]، وبسنده، عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، تفسيره بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، وفي أخرى: «مَثَلُه: أنه لا إلٰه إلا هو، ولا ربّ غيره»[٢].

قال ابن كثير[٣] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: الكمال المطلق من كل وجه، وهو منسوب إليه»[٤].

وقد جمع السعدي[٥] رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بين هذه المعاني، فقال: «وهو كل صفة كمال، والكمال من تلك الصفة، والمحبة،

---

(١) انظر: جامع البيان (١٤/ ١٢٥). (٢) جامع البيان (٢١/ ٣٨).

(٣) إسماعيل بن عمر بن كثير، القرشي، البصروي، الدمشقي، أبو الفداء، عماد الدين، حافظ، مؤرخ، فقيه، محدث، ولد سنة ٧٠١هـ، في قرية من أعمال بصرى، ثم انتقل إلى دمشق، ورحل في طلب العلم، من تصانيفه: «البداية والنهاية» و«شرح صحيح البخاري» ولم يكمله، و«تفسير القرآن العظيم» و«جامع المسانيد والسنن» وغيرها. توفي سنة ٧٧٤هـ.
انظر: الأعلام (١/ ٣٢٠)، الدرر الكامنة (١/ ٣٧٣)، البدر الطالع (١/ ١٥٣)، الدارس (١/ ٣٦) ثم (٢/ ٥٨٢)، شذرات الذهب (٦/ ٢٣١)، آداب اللغة (٣/ ١٩٣).

(٤) تفسير القرآن العظيم (٤/ ٥٧٨).

(٥) عبد الرحمٰن بن ناصر بن عبد الله السعدي، التميمي، مفسر من علماء الحنابلة، من أهل نجد، مولده، ووفاته في عنيزة (١٣٠٧ ـ ١٣٧٦)، وهو أول من أنشأ مكتبة فيها، سنة ١٣٥٨هـ. له مصنفات عديدة، مفيدة، منها: «تيسير الكريم المنان في تفسير القرآن» و«طريق الوصول إلى العلم المأمول» و«توضيح الكافية الشافية لابن القيم»، وغيرها.
انظر: الأعلام (٣/ ٣٤٠).

والإنابة التامة، الكاملة في قلوب عباده المخلصين، والذكر الجليل، والعبادة منهم؛ فالمثل الأعلى: هو وصفه الأعلى، وما ترتب عليه.

ولهذا كان أهل العلم يستعملون في حق الباري قياس الأولى، فيقولون: كل صفة كمال في المخلوقات، فخالقها أحق بالاتصاف بها، على وجه لا يشاركه فيها أحد، وكل نقص في المخلوق ينزه عنه، فتنزيه الخالق عنه من باب أولى، وأحرى»[1].

وقد تكرر في كتاب الله، وفي سُنَّة رسول الله ﷺ التعبير عن صفات الله بصيغة (أفعل) التفضيل، الدالة على المثل الأعلى؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، وقوله: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، وقال: ﴿وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الإسراء: ٥٥]، وأمثالها كثير.

وقال ﷺ: «للهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا» متفق عليه[2]، وقال: «وَاللهِ مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنْ اللهِ» متفق عليه[3].

قال ابن أبي العز الحنفي[4] رَحِمَهُ اللهُ: «واختلفت عبارات

(١) تيسير الكريم الرحمٰن في تفسير كلام المنان (٣/ ١٣٣٣).
(٢) صحيح البخاري (٥٩٩٩)، صحيح مسلم (٢٧٥٤).
(٣) صحيح البخاري (٥٢٢٠)، صحيح مسلم (٢٧٦٠).
(٤) ابن أبي العز: صدر الدين، أبو الحسن، علي بن علاء الدين، الدمشقي، =

المفسرين في المثل الأعلى، ووفق بين أقوالهم بعض من وفقه الله وهداه، فقال: المثل الأعلى يتضمن: الصفة العليا، وعلم العالمين بها، ووجودها العلمي، والخبر عنها، وذكرها، وعبادة الرب تعالى، بواسطة العلم، والمعرفة القائمة بقلوب عابديه وذاكريه. فها هنا أمور أربعة:

الأول: ثبوت الصفات العليا لله ﷻ، سواء علمها العباد، أو لا، وهذا معنى قول من فسرها بالصفة.

الثاني: وجودها في العلم والشعور، وهذا معنى قول من قال من السلف والخلف: أنه ما في قلوب عابديه، وذاكريه، من معرفته، وذكره، ومحبته، وجلاله، وتعظيمه، وخوفه، ورجائه، والتوكل عليه، والإنابة إليه. وهذا الذي في قلوبهم من المثل الأعلى، لا يشركه فيه غيره أصلاً، بل يختص به في قلوبهم، كما اختص به في ذاته. وهذا معنى قول من قال من المفسرين: أن معناه: أهل السماوات يعظمونه، ويحبونه، ويعبدونه، وأهل الأرض كذلك، وإن أشرك به من أشرك، وعصاه من عصاه، وجحد صفاته من جحدها. فأهل الأرض معظمون له، مُجِلُّون، خاضعون لعظمته، مستكينون لعزته،

= الحنفي، ينتمي إلى بيت علم اشتهر عديد من أفراده بالتدريس، والقضاء، والإفتاء. ولي عدداً من المدارس بدمشق. وكان على طريقة السلف، موافقاً لشيخ الإسلام ابن تيمية، وامتحن بسبب ذلك. توفي سنة ٧٩٢هـ بدمشق. له تعليقات، وشروحات، ومصنفات.

وجبروته، قال تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الروم: ٢٦].

الثالث: ذكر صفاته، والخبر عنها، وتنزيهها من العيوب والنقائص والتمثيل.

الرابع: محبة الموصوف بها، وتوحيده، والإخلاص له، والتوكل عليه، والإنابة إليه. وكلما كان الإيمان بالصفات أكمل، كان هذا الحب، والإخلاص أقوى؛ فعبارات السلف كلها تدور على هذه المعاني الأربعة»[1].

فصار (المثل الأعلى) له تعلُّقان:

الأول: **بالرب**، بمعنى أن له سبحانه أعلى صفات الكمال، ونعوت الجلال، على وجه لا يشاركه فيه أحد من خلقه، ولا يتطرق إليه نقص، بوجه من الوجوه. وهذا حقيقة (توحيد المعرفة والإثبات).

الثاني: بالعبد، وهو ما يقوم بقلبه من التوحيد، والإذعان، والإخلاص، وما يلهج به لسانه من الذكر الجميل، وما تنبعث به جوارحه من العمل الصالح، ثمرةً لعلمه بالأول، فلا يصرفه إلا لله؛ لأنه المستحق له دون ما سواه. وهذا حقيقة (توحيد القصد والطلب)، أو (توحيد العبادة).

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية: ابن أبي العز. تحقيق: د. عبد الله التركي، وشعيب الأرنؤوط، ط: مؤسسة الرسالة. الأولى: ١٤٠٨هـ (١/ ١٢٠ ـ ١٢١).

ولنضرب على هذا عدة أمثلة، لأهمية المقام:

(المثل الأعلى) في اسم (الحي): كمال صفة الحياة، التي لم تسبق بعدم، ولا يلحقها فناء، المستلزمة لخصائصها؛ من سمع، وبصر، وفعل، وكلام، وغير ذلك، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، وفسَّرها نبيه ﷺ، بقوله: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ، فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ. وَأَنْتَ الْآخِرُ، فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ**» رواه مسلم[1].

و(المثل الأدنى) لحياة المخلوق؛ كونه مسبوقاً بعدم، ويلحقه فناء، وتعتري حياتَه الآفاتُ، والنقصُ، قال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٩]، وقال: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمٰن: ٢٦، ٢٧].

و(المثل الأعلى) في قلب المؤمن باسمه (الحي): توحيده بذلك، وتعلقه به، وتوكله عليه، ولهذا قال: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨].

و(المثل الأعلى) في اسم (العليم): كمال صفة العلم؛ فلم يسبقه جهل، ولا يلحقه نسيان، وإحاطته بكل شيء؛ أزلاً، وأبداً؛ كليّاً، وجزئيّاً؛ فلا تخفى عليه خافية، ولا يعزب عنه مثقال ذرة، قال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ

---

(١) صحيح مسلم (٢٧١٣).

فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنعام: ٥٩]، وقال: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ ﴿١٩﴾﴾ [غافر: ١٩]، وقال: ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾﴾ [طه: ٥٢]، وقال: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

و(المثل الأدنى) لعلم المخلوق؛ كونه مسبوقاً بجهل، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٨]، ويتطرق إليه النسيان، قال تعالى: ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [الحج: ٥]، وقصوره، وقلّته، قال تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]. وفي قصة موسى ﷺ، مع الخضر، لما ركبا السفينة: «وَجَاءَ عُصْفُورٌ فَوَقَعَ عَلَى حَرْفِ السَّفِينَةِ، فَنَقَرَ فِي الْبَحْرِ نَقْرَةً، فَقَالَ لَهُ الْخَضِرُ: مَا عِلْمِي، وَعِلْمُكَ، مِنْ عِلْمِ اللهِ، إِلَّا مِثْلُ مَا نَقَصَ هَذَا الْعُصْفُورُ مِنْ هَذَا الْبَحْرِ» رواه البخاري(١).

و(المثل الأعلى) في قلب المؤمن باسم (العليم): توحيده بذلك، وكمال مراقبته، التي تحمله على فعل أوامره، واجتناب مناهيه، والأنس به، الذي يذهب وحشته، كما قال إبراهيم ﷺ في مناجاته: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِى وَمَا نُعْلِنُ وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٣٨﴾﴾ [إبراهيم: ٣٨].

(١) صحيح البخاري (٤٧٢٥).

والمثل الأعلى في اسم (القدير): كمال صفة القدرة، التي يحصل بها نفاذ المشيئة، والتمكن من الفعل، بلا عجز؛ قال تعالى: ﴿يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [النور: ٤٥]، وقال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤].

و(المثل الأدنى) لقدرة المخلوق؛ كونها محدودة، يعتريها العجز، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ ءَالِهَةٌ تَمْنَعُهُم مِّن دُونِنَا لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنفُسِهِمْ وَلَا هُم مِّنَّا يُصْحَبُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [الأنبياء: ٤٣].

و(المثل الأعلى) في قلب المؤمن باسم (القدير): توحيده بذلك، والتعلق به في دفع الضر، وجلب النفع، وصدق التوكل عليه، قال تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾﴾ [الأنعام: ١٧].

والمثل الأعلى في اسم (السميع): كمال سمعه تعالى، وإدراكه لجميع الأصوات، ونفي الصمم عنه، قال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴿١﴾﴾ [المجادلة: ١]، وقال: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [الزخرف: ٨٠].

و(المثل الأدنى) لسمع المخلوق؛ كونه محدوداً، تلتبس عليه الأصوات، ويلحقه الصمم، قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦]. قالت عائشة رضي الله عنها: «الْحَمْدُ للهِ الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ الْأَصْوَاتَ! لَقَدْ جَاءَتْ الْمُجَادِلَةُ

إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، تُكَلِّمُهُ وَأَنَا فِي نَاحِيَةِ الْبَيْتِ، مَا أَسْمَعُ مَا تَقُولُ، فَأَنْزَلَ اللهُ ﷻ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾» رواه أحمد، والنسائي، وابن ماجه، وأصله في البخاري[(١)].

و(المثل الأعلى) في قلب المؤمن باسم (السميع): توحيده بذلك، واعتقاد إحاطته سبحانه بكل ما يلفظ به، فيحمله على الكلم الطيب، ويعقل لسانه عن اللغو، قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِۦمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾﴾ [البقرة: ١٢٧]، وقال: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾﴾ [آل عمران: ٣٥]. وهكذا.

قال الإمام عبد العزيز بن الماجشون[(٢)] رحمه الله: (فوالله ما دلّهم على عظم ما وصف من نفسه، وما تحيط به قبضته إلا صغر نظيرها منهم عندهم، إن ذلك الذي ألقي في روعهم، وخلق على معرفته قلوبهم). فتأمل كيف أثبت هذه الإمام

---

(١) صحيح البخاري (٧٣٨٥م)، مسند أحمد (٢٤٢٤١) وقال محققه (شعيب الأرنؤوط): إسناده صحيح على شرط مسلم، والنسائي (٣٤٩٠)، وابن ماجه (١٨٨).

(٢) عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، أبو عبد الله التيمي، فقيه من حُفّاظ الحديث الثقات، من أقران مالك، وابن أبي ذئب. له تصانيف، كان وقوراً عاقلاً ثقة، توفي سنة ١٦٤هـ. انظر: الأعلام (٤/ ٢٢)، تذكرة الحفاظ (١/ ٢٠٦)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٤٣)، تاريخ بغداد (١٠/ ٤٣٦).
نقلاً من: «الفتوى الحموية الكبرى» لشيخ الإسلام ابن تيمية، بتحقيق د. حمد التويجري، (٣١٥ ـ ٣١٦)، ط: دار الصميعي.

الاشتراك في أصل المعنى، مع تفاوت الحقيقة والكيفية. ولولا ذلك ما حصل العلم والاستدلال.

فله سبحانه من كل صفة كمال، أجلها، وأعلاها، وهو المثل الأعلى منها. والاشتراك في اسم الصفة بين الخالق والمخلوق، اشتراك في أصل المعنى؛ ككون (السمع) يعني: إدراك الأصوات، و(البصر): إدراك الذوات. أما الحقيقة، والكنه، فللمخلوق ما يليق به، وهو (المثل الأدنى)، وللخالق ما يليق به، وهو (المثل الأعلى).

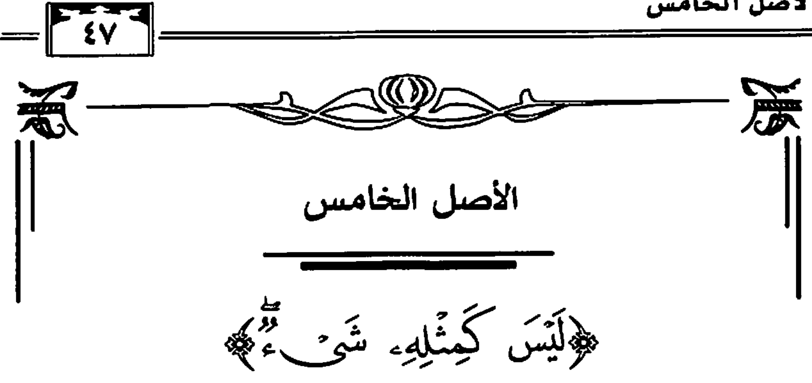
وهذا الاشتراك، إنما يقع في الأذهان، فإذا أضيف، اختص بمن أضيف إليه، وزال الاشتراك؛ فيقال: سمع الله، وسمع المخلوق، كما يقال: علم الله، وعلم المخلوق. قال شيخ الإسلام ابن تيمية[1] رَحِمَهُ اللهُ: «وَهَذَا الْمَوْضِعُ مَنْ فَهِمَهُ فَهْماً

(١) ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، الحراني، الدمشقي، الحنبلي، أبو العباس، تقي الدين، ابن تيمية، ولد في حران سنة ٦٦١هـ، ثم انتقل إلى دمشق، فنبغ، واشتهر، وبرع في كل فن، وأفتى، ودرس وهو دون العشرين. وكان قوياً في ذات الله، شديداً على أهل البدع. ولقي بسبب صدعه بالحق الأذى الكثير، وسجن مراراً بسبب ذلك فصبر، واحتمل، حتى لقي ربه وهو معتقل في قلعة دمشق، سنة ٧٢٨هـ، فخرجت دمشق كلها في جنازته. وكان رَحِمَهُ اللهُ، يحارب التقليد، والجمود. وتعتبر مؤلفاته مرجعاً في معرفة مذهب أهل السُّنَّة والجماعة. فمن مؤلفاته «منهاج السُّنَّة النبوية» و«درء تعارض العقل والنقل» و«الإيمان»، وغيرها كثير. وهي غزيرة الفوائد، مكنوزة بالعلم المستند على الكتاب والسُّنَّة. وقد جمع فتاويه الشيخ عبد الرحمٰن بن قاسم، في سبعة وثلاثين مجلداً. انظر: الأعلام (١/ ١٤٤)، فوات الوفيات (١/ ٣٥ ـ ٤٥)، الدرر الكامنة =

جَيِّداً وَتَدَبَّرَهُ، زَالَتْ عَنْهُ عَامَّةُ الشُّبُهَاتِ، وَانْكَشَفَ لَهُ غَلَطُ كَثِيرٍ مِنْ الأَذْكِيَاءِ فِي هَذَا الْمَقَامَ... أَنَّ الْقَدْرَ الْمُشْتَرَكَ، الْكُلِّيَّ، لَا يُوجَدُ فِي الْخَارِجِ إِلَّا مُعَيَّناً، مُقَيَّداً. وَأَنَّ مَعْنَى اشْتِرَاكِ الْمَوْجُودَاتِ فِي أَمْرٍ مِنْ الأُمُورِ، هُوَ تَشَابُهُهَا مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ. وَأَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْعَامَّ، يُطْلَقُ عَلَى هَذَا، وَهَذَا؛ لِأَنَّ الْمَوْجُودَاتِ فِي الْخَارِجِ، لَا يُشَارِكُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ فِي شَيْءٍ مَوْجُودٍ فِيه، بَلْ كُلُّ مَوْجُودٍ مُتَمَيِّزٌ عَنْ غَيْرِهِ بِذَاتِهِ، وَصِفَاتِهِ، وَأَفْعَالِهِ»[1].

= (١/ ١٤٤)، البداية والنهاية (١٤/ ١٣٥)، ابن الوردي (٢/ ٢٨٤)، آداب اللغة (٣/ ٢٤٣)، النجوم الزاهرة (٩/ ٢٧١).

(١) الرِّسَالَةُ التدمرية (١٢٧ ـ ١٢٨).



الأصل الخامس

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾

في إبطال التمثيل، وبيان طريقة القرآن في النفي

في كتاب الله آيات محكمات، تدل على توحيده ﷻ، في أسمائه، وصفاته، وأفعاله، ونفي مماثلة المخلوقين له في شيء من خصائصه، منها:

أولاً: قوله تعالى، في سورة الشورى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [١١]. قال السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: ليس يشبهه تعالى، ولا يماثله شيء من مخلوقاته، لا في ذاته، ولا في أسمائه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله؛ لأن أسماءه كلها حسنى، وصفاته صفات كمال، وعظمة، وأفعاله تعالى أوجد بها المخلوقات العظيمة من غير مشارك، فليس كمثله شيء؛ لإنفراده، وتوحده بالكمال من كل وجه»(١).

ثانياً: قوله تعالى، في سورة الإخلاص: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [٤]. روى ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بسنده، عن

(١) تيسير الكريم الرحمٰن في تفسير كلام المنان (٤/ ١٥٨٤).

أبي العالية[(١)]: «لم يكن لَه شبيه، ولا عِدل، وليس كمثله شيء»[(٢)].

ثالثاً: قوله تعالى، في سورة النحل: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [٧٤]. قال ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ: «فلا تمثلوا للهِ الأمثال، ولا تشبِّهوا له الأشباه، فإنه لا مِثْل له، ولا شِبْه»[(٣)].

وكما أن هذا ناطق الكتاب، فهو مقتضى العقل، فلا يمكن أن يكون الرب، المألوه، الكامل من جميع الوجوه، مماثلاً للمخلوق، المربوب، الناقص من جميع الوجوه. فإن هذا تأباه العقول السليمة، والفطر المستقيمة.

وطريقة أهل السُّنَّة والجماعة في النفي، والتنزيه، تقوم على ركنين:

الأول: نفي ما نفاه الله عن نفسه في كتابه، أو نفاه عنه نبيه ﷺ في سُنَّته، من غير تحريف، ولا تعطيل. فكل ما نفاه الله عن نفسه، أو نفاه عنه نبيه، فصفة نقص، ينزه الرب الكامل عنها.

الثاني: اعتقاد ثبوت كمال ضد الصفة المنفية، فإذا نفى الله عن نفسه الظلم، مثلاً، فالواجب اعتقاد ثبوت كمال

---

(١) أبو العالية: أبو العالية الرياحي، رفيع بن مهران، ثقة، كثير الإرسال، مات سنة ٩٠هـ.
انظر: تقريب التهذيب (١٩٦٤).

(٢) جامع البيان (٣٠/٣٤٧).

(٣) جامع البيان (١٤/١٤٨).

عدله، وإذا نفى عن نفسه الجهل، وجب اعتقاد ثبوت كمال علمه. وهكذا.

أما النفي المجرد من الإثبات، فلا يدل على كمال؛ إذ غاية ما فيه السلب، والعدم، وذلك لا يتضمن مدحاً؛ بل إن النفي المجرد قد يكون ذماً، في بعض الأحوال، مثل:

١ ـ عدم قابلية الموصوف للاتصاف بالصفة؛ كقولك: الجدار لا يظلم! فإن العدل، والظلم ليسا من أوصاف الجدران أصلاً. قال شيخ الإسلام، ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَالَّذِي لَا يَقْبَلُ الِاتِّصَافَ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ، أَعْظَمُ نَقْصاً مِمَّنْ يَقْبَلُ الِاتِّصَافَ بِهَا، مَعَ اتِّصَافِهِ بِنَقَائِضِهَا. فَالْجَمَادُ الَّذِي لَا يُوصَفُ بِالْبَصَرِ، وَلَا الْعَمَى، وَلَا الْكَلَامِ، وَلَا الْخَرَسِ، أَعْظَمُ نَقْصاً مِنْ الْحَيِّ، الْأَعْمَى، الْأَخْرَسِ. فَإِذَا قِيلَ: إنَّ الْبَارِي لَا يُمْكِنُ اتِّصَافُهُ بِذَلِكَ، كَانَ فِي ذَلِكَ مِنْ وَصْفِهِ بِالنَّقْصِ، أَعْظَمُ مِمَّا إذَا وُصِفَ بِالْخَرَسِ، وَالْعَمَى، وَالصَّمَمِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ»[1].

٢ ـ العجز عن الاتصاف، المستلزم للنقص، والعيب؛ كقول شاعر، يهجو قبيلة:

قُبَيِّلة لا يغدرون بذمة ... ولا يظلمون الناس حبة خردل

وإنما أراد أنهم أقل، وأذل من ذلك. وقول آخر يهجو قومه:

فإن قومي وإن كانوا ذوي عدد ... ليسوا من الشر في شيء وإن هانا

---

(١) الرِّسَالَةُ التدمرية (٦٢).

وإنما أراد مذلتهم، وعجزهم عن حماية أفرادهم، بدليل قوله:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

وقد ضل قومٌ، فبالغوا في الإثبات، وأخرجوا كلام الله عن مراده، حتى وقعوا في التمثيل. والتمثيل الباطل، نوعان:

أحدهما: تمثيل الخالق بالمخلوق: بأن يعتقد أن ما وصف الله به نفسه، على نحو ما يعهد في المخلوقين؛ كأن يعتقد أن سمع الله؛ كسمع المخلوق، وبصره؛ كبصره، ووجهه؛ كوجهه، ويديه؛ كيديه. وهكذا، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً. وهذا تنقص للخالق. وأول من عُرف به، في هذه الأمة، قدماء الرافضة، فقد ذكر أبو الحسن الأشعري[1] رحمه الله، في مقالاته، أن المشبهة اختلفوا على ست عشرة مقالة، وحكى بعضها. وأكثر من حكى عنهم، معدودون من رجالات الشيعة؛ مثل: هشام بن الحكم الرافضي[2]، وهشام بن سالم

---

(١) الأشعري: علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري، كان من أئمة المتكلمين، ولد بالبصرة عام ٢٦٠هـ، وتلقى مذهب المعتزلة، وبرز فيه، ثم رجع وجاهر بخلافهم. وتوفي ببغداد سنة ٣٢٤هـ، ومن مصنفاته «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين»، و«الإبانة عن أصول الديانة» وغيرها. ولابن عساكر: «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري».
انظر: الأعلام (٤/٢٦٣)، طبقات الشافعية (٢/٢٤٥)، المقريزي (٢/٣٩٥)، ابن خلكان (١/٣٢٦)، البداية والنهاية (١١/١٨٧)، اللباب (١/٥٢).

(٢) هشام بن الحكم الكوفي الرافضي، المشبه، له نظر، وجدل، وتواليف =

الجواليقي[١]، وتلميذه داود الجواربي[٢][٣]. غير أن مذهبهم قد انقرض، أو كاد، لشناعة مقالتهم، وتهافتها. وانقلب متأخروا الرافضة معطلة!

الثاني: تمثيل المخلوق بالخالق: بأن يعتقد في بعض المخلوقين أوصافاً، وخصائص، لا تكون إلا لله وحده. فهذا غلوٌّ في المخلوق؛ كأن يعتقد في المخلوق تصرفاً في الكون، وتدبيراً؛ كاعتقاد غلاة الصوفية في أقطابهم تصريف شؤون الكون، واعتقاد القبورية في أوليائهم الغوث، والمدد، وكشف الكرب، أو يعتقد لهم حقوقاً لا تنبغي إلا لله؛ كاعتقاد

= كثيرة، قال في مختلف الحديث: كان من الغلاة، ويقول بالجبر الشديد. وذكر عنه ابن حزم: أنه يزعم أن ربه طوله سبعة أشبار، بشبر نفسه، ويزعم أن علم الله محدث. مات بعد نكبة البرامكة بمديدة مستتراً، وقيل: عاش إلى خلافة المأمون.
انظر: لسان الميزان (٦/ ١٩٤).

(١) هشام بن سالم الجواليقي: نسج على منوال هشام بن الحكم في التشبيه، وزعم أن الله نور ساطع يتلألأ، وله خمس حواس... إلخ من تخريفاته، وضلالاته.
انظر: الملل والنحل (١/ ١٨٤)، مقالات الإسلاميين (٢٠٩).

(٢) داوود الجواربي: مشبه، أخذ مقالاته عن هشام بن سالم الجواليقي، وزعم أن الله جسم، وجثة على صورة الإنسان؛ لحم، ودم، وشعر، وعظم... إلخ. قال ابن حجر: رأس في الرافضة والتجسيم، من مرامي جهنم، وقال يزيد بن هارون: الجواربي، والمريسي كافران.
انظر: مقالته في الملل والنحل (١/ ١٨٧)، مقالات الإسلاميين (٢٠٩)، لسان الميزان (٢/ ٤٢٧).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (١/ ٢٨٠ ـ ٢٨٣).

المشركين أن لأصنامهم حق الدعاء، والنذر، والذبح، والشفاعة، أو يغلو في وصف المخلوق بصفات لا تنبغي إلا لله؛ كغلو النصارى في عيسى ابن مريم، ووصفه بالرب يسوع، أو تسميته ابن الله، أو ثالث ثلاثة، وغلو بعض المبتدعة في مدح نبينا ﷺ، ورفعه فوق منزلته التي أحلَّها الله إياها، حتى أنشد بعضهم، في مدحه:

يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به سواك عند حُلول الحادث العمِمِ
إن لم تكن في معادي آخذا بيدي فضلاً وإلا فقل يا زلة القدمِ
فإن من جودك الدنيا وضرَّتها ومن علومك علم اللوح والقلمِ

وهدى الله أهل السُّنَّة والجماعة، لما اختُلف فيه من الحق بإذنه، فأثبتوا إثباتاً بلا تمثيل، ونزهوا الله تنزيهاً بلا تعطيل. قال نعيم بن حماد الخزاعي[1] رحمه الله: من شبَّه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر. وليس ما وصف الله به نفسه، ولا رسوله، تشبيهاً»[2].

وطريقة القرآن في التنزيه: (النفي المجمل)؛ لأنه أبلغ، وأوعب، وأكرم؛ فإنه مقتضى الأدب الرفيع، والذوق السليم،

---

(١) نعيم بن حماد بن معاوية، أبو عبد الله الخزاعي، المروزي. كان شديداً على الجهمية، امتحن في القول بخلق القرآن. توفي سنة ٢٢٩هـ.
انظر: الطبقات الكبرى (٧/ ٥١٩)، تاريخ بغداد (١٣/ ٣٠٦)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٤١٨)، السير (١٠/ ٥٩٥)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٨٥).

(٢) العلو للعلي الغفار، مكتبة أضواء السلف (١/ ١٧٢)، وصححه الألباني في مختصره (١٨٤).

فلا يليق في مدح المخلوقين، فضلاً عن الخالق الكريم، التفصيل في نفي النقائص، والمثالب. قال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَهَذَا النَّفْيُ الْمُحددُ مَعَ كَوْنِهِ لَا مَدْحَ فِيهِ، إِسَاءَةُ أَدَبٍ، فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ لِلسُّلْطَانِ: أَنْتَ لَسْتَ بِزَبَّالٍ، وَلَا كَسَّاحٍ، وَلَا حَجَّامٍ، وَلَا حَائِكٍ! لَأَدَّبَكَ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ، وَإِنْ كُنْتَ صَادِقاً. وَإِنَّمَا تَكُونُ مَادِحاً إِذَا أَجْمَلْتَ النَّفْيَ فَقُلْتَ: أَنْتَ لَسْتَ مِثْلَ أَحَدٍ مِنْ رَعِيَّتِكَ، أَنْتَ أَعْلَى مِنْهُمْ، وَأَشْرَفُ وَأَجَلُّ، فَإِذَا أَجْمَلْتَ فِي النَّفْيِ، أَجْمَلْتَ فِي الْأَدَبِ»[1].

وربما وقع في النصوص، نفي مفصل، لأسباب عارضة، مثل:

أولاً: إبطال عقيدة فاسدة؛ كاعتقاد الوالد، والولد، والصاحبة، الذي كان جارياً عند اليهود، والنصارى، والمشركين، وسائر الوثنيين. فقد حكى الله مقالتهم، وأبطلها، فقال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [التوبة: ٣٠]، وقال: ﴿وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴿١٥٨﴾ سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الصافات: ١٥٨، ١٥٩]، فقال: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾﴾ [الإخلاص: ٣]،

(١) شرح الطحاوية (١/ ٧٠).

وقال: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المؤمنون: ٩١]، وقال: ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]، وقال: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا ﴿٣﴾﴾ [الجن: ٣].

ثانياً: دفع وهم واقع، أو متوقع؛ كتوهم لحوق التعب من جراء خلق السماوات والأرض، قال تعالى: ﴿وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾ [ق: ٣٨]. أو توهم الحاجة إلى النوم، قال تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ**»[١].



(١) صحيح مسلم (١٧٩).



الأصل السادس

﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾

في إبطال التعطيل، بيان طريقة القرآن في الإثبات

كتاب الله معمور بأسمائه الحسنى، الدالة على صفاته الثبوتية. ومعظم آياته مختومة بذكر اسم، أو اسمين، مناسبين للسياق. وشواهد ذلك كثيرة:

أحدها: صدر سورة الإخلاص، التي تعدل ثلث القرآن: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص: ١، ٢].

الثاني: أول آية الكرسي، وآخرها، وهي أعظم آية في كتاب الله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ إلى قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

الثالث: أول سورة الحديد: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝٢ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝٣﴾ [الحديد: ١ ـ ٣].

الرابع: خواتيم الآيات السبع المتتابعة، من سورة الحج:

﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾، ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾، ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾، ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحج الآيات: ٥٩ ـ ٦٥].

الخامس: خواتيم سورة الحشر: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾ [الحشر: ٢٢ ـ ٢٤].

وسُنَّة نبيه ﷺ مليئة بالنصوص الصحيحة في إثبات أسماء الله تعالى، وصفاته؛ كقوله ﷺ: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ**»(١).

وطريقة أهل السُّنَّة والجماعة في الإثبات، تقوم على أمور:

أولاً: إثبات ما أثبته الله لنفسه من الأسماء، والصفات، وعدم رد شيء منها.

ثانياً: اعتقاد ما دلت عليه من المعاني اللائقة بجلاله،

---

(١) صحيح مسلم (٢٧١٣).

وأنها صفات كمال، لا نقص فيها بوجه من الوجوه.

ثالثاً: البراءة من التمثيل، والتكييف.

وقد أثر عن جمع من السلف، الجمع بين الإمرار، والإقرار، ونفي التكييف. ومن ذلك ما رواه البيهقي(١)، وغيره، عن الوليد بن مسلم(٢)، قال: سئل الأوزاعي(٣)، ومالك(٤)،

(١) البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي، الشافعي ولد سنة ٣٨٤هـ، من أئمة الحديث. قال إمام الحرمين: ما من شافعي إلا وللشافعي فضل عليه، غير البيهقي، فإن له المنة والفضل على الشافعي، لكثرة تصانيفه في نصرة مذهبه، وبسط موجزه، وتأييد آرائه. من مصنفاته: «السنن الكبرى والصغرى»، «الأسماء والصفات»، «دلائل النبوة»، «مناقب الإمام الشافعي» وغيرها. توفي سنة ٤٥٨هـ.
انظر: الأعلام (١/ ١١٦)، شذرات الذهب (٣/ ٣٠٤)، طبقات الشافعية (٣/ ٣)، اللباب (١/ ١٦٥)، دائرة المعارف الإسلامية (٤/ ٤٢٩)، معجم البلدان (٢/ ٣٤٦).

(٢) الوليد بن مسلم، الأموي، الدمشقي، عالم الشام في عصره، له مصنفات في الحديث، والتاريخ، ولد سنة ١١٩هـ، وتوفي سنة ١٩٥هـ.
انظر: الأعلام (٨/ ١٢٢)، تذكرة الحفاظ (١/ ٧٨)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٥١)، غاية النهاية (٢/ ٣٦٠)، ميزان الاعتدال (٣/ ٢٧٥)، هدية العارفين (٢/ ٥٠٠).

(٣) عبد الرحمٰن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي، أبو عمرو، ولد سنة ٨٨هـ، إمام الديار الشامية في الفقه، والحديث، والزهد، سكن بيروت، كان له مذهب، وأتباع كثر، لكن اندثر مذهبه. توفي سنة ١٥٧هـ.
انظر: الأعلام (٣/ ٣٢٠)، حلية الأولياء (٦/ ١٣٥)، تهذيب الأسماء واللغات: القسم الأول من الجزء الأول (٢٩٨)، شذرات الذهب (١/ ٢٤١).

(٤) الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، أبو عبد الله، إمام دار الهجرة، ولد سنة ٩٣هـ، كان صلباً في دينه، بعيداً عن الملوك، حافظاً، ثبتاً، ورعاً. توفي سنة ١٧٩هـ. =

وسفيان الثوري[١]، والليث بن سعد[٢]، عن هذه الأحاديث التي جاءت في التشبيه، فقالوا: (أمروها كما جاءت، بلا كيفية)[٣].

فدلت عبارتهم على:

أولاً: وجوب إثبات النص؛ لفظاً، ومعنىً؛ لأن الإمرار، لا يحصل إلا بذلك.

ثانياً: نفي التكييف الناشئ عن المبالغة في الإثبات.

ثالثاً: اعتقاد معنى حقيقي لائق بالله تعالى؛ لأنه لا يحتاج إلى نفي التكييف إلا من يثبت أصل المعنى.

قال أبو الحسن، محمد بن عبد الملك الكرجي[٤] رَحِمَهُ ٱللَّهُ،

= انظر: الأعلام (٥/ ٢٥٧)، الوفيات (١/ ٤٣٩)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٥)، صفوة الصفوة (٢/ ٩٩)، اللباب (٣/ ٨٦)، حلية (٦/ ٣١٦).

(١) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله، أمير المؤمنين في الحديث، ولد سنة ٩٧هـ، وكان سيد أهل زمانه في العلم، والتقوى، وكان آية في الحفظ. توفي سنة ١٦١هـ.
انظر: الأعلام (٣/ ١٠٤)، دول الإسلام (١/ ٨٤)، طبقات ابن سعد (٦/ ٢٥٧)، المعارف (٢١٧)، تاريخ بغداد (٩/ ١٥١)، تهذيب التهذيب (٤/ ١١١).

(٢) الليث بن سعد بن عبد الرحمٰن، أبو الحارث، إمام أهل مصر في عصره حديثاً، وفقهاً. ولد سنة ٩٤هـ. قال الشافعي: الليث أفقه من مالك، إلا أن أصحابه لم يقوموا به. ولابن حجر كتاب «الرحمة الغيثية في الترجمة الليثية». توفي سنة ١٧٥هـ.
انظر: الأعلام (٥/ ٢٤٨)، وفيات الأعيان (١/ ٤٣٨)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤٥٩)، صبح الأعشى (٣/ ٣٩٩)، النجوم الزاهرة (٢/ ٨٢)، الجواهر المضيئة (١/ ٤١٦).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٢).

(٤) محمد بن عبد الملك بن محمد بن عمر الكرجي، الشافعي، أبو الحسن، =

في كتابه: «الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول»، بعد أن ذكر جملةً من أحاديث الصفات: «إلى غيرها من الأحاديث؛ هالتنا، أو لم تهلنا، بلغتنا، أو لم تبلغنا، اعتقادنا فيها، وفي الآي الواردة في الصفات: أننا نقبلها، ولا نحرِّفها، ولا نكيِّفها، ولا نعطلها، ولا نتأولها، وعلى العقول لا نحملها، وبصفات الخلق لا نشبهها، ولا نُعمِل رأينا، وفكرنا فيها، ولا نزيد عليها، ولا ننقص منها، بل نؤمن بها، ونكِل علمها إلى عالمها، كما فعل ذلك السلف الصالح، وهم القدوة لنا في كل علم»(١).

وقد ضل في هذا المقام (أهل التعطيل)، الذين لم يعتقدوا لله صفات ثبوتية، ظناً منهم أن ذلك يستلزم التشبيه. وهم على مراتب:

الأولى: غلاة الغلاة: وهم القرامطة الباطنية. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فغلاتهم يسلبون عنه النقيضين فيقولون: لا موجود، ولا معدوم، ولا حي، ولا ميت، ولا عالم، ولا جاهل؛ لأنهم يزعمون أنهم إذا وصفوه بالإثبات، شبهوه بالموجودات، وإذا وصفوه بالنفي، شبهوه بالمعدومات؛

= فقيه، محدث، مفسر، أديب، شاعر. ولد في ذي الحجة سنة ٤٥٨هـ، وتوفي في شعبان سنة ٥٣٢هـ. من تصانيفه: «الذرائع في علم الشرائع»، «الفصول في اعتقاد الأئمة الفحول»، «تفسير القرآن».
انظر: معجم المؤلفين (١٠/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩).

(١) نقلاً عن مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/ ١٨٥).

فسلبوا النقيضين. وهذا ممتنع في بداهة العقول؛ وحرفوا ما أنزل الله من الكتاب، وما جاء به الرسول، فوقعوا في شر مما فروا منه؛ فإنهم شبهوه بالممتنعات! إذ سلب النقيضين؛ كجمع النقيضين؛ كلاهما من الممتنعات»[١].

الثانية: الغلاة: وهم الجهمية، نفاة الأسماء والصفات: قال شيخ الإسلام: «وقاربهم طائفة من الفلاسفة، وأتباعهم؛ فوصفوه بالسُّلُوبِ، والإضافات، دون صفات الإثبات، وجعلوه هو الوجود المطلق، بشرط الإطلاق. وقد علم بصريح العقل، أن هذا لا يكون إلا في الذهن، لا فيما خرج عنه من الموجودات، وجعلوا الصفة هي الموصوف؛ فجعلوا العلم عين العالم، مكابرة للقضايا البديهات، وجعلوا هذه الصفة، هي الأخرى؛ فلم يميزوا بين العلم، والقدرة، والمشيئة، جحداً للعلوم الضروريات»[٢].

الثالثة: المعتزلة: نفاة الصفات، قال شيخ الإسلام: «وقاربهم طائفة ثالثة، من أهل الكلام، من المعتزلة، ومن اتبعهم؛ فأثبتوا لله الأسماء، دون ما تتضمنه من الصفات؛ فمنهم من جعل العليم، والقدير، والسميع، والبصير؛ كالأعلام المحضة لمترادفات. ومنهم من قال: عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، سميع، بصير، بلا سمع، ولا بصر؛ فأثبتوا الاسم دون

(١) الرسالة التدمرية (١٦).
(٢) المصدر السابق (١٧).

ما تضمنه من الصفات»[١].

وهذه الطبقات الثلاث، هم (أهل التعطيل الكلي)، ويليهم (أهل التعطيل الجزئي)، وهم صنفان:

أحدهما: الصفاتية: وهم طوائف متعددة، الأصل فيهم الإثبات، وتعظيم أئمة السلف، والاشتغال برواية الآثار، إلا أنه أشكلت عليهم بعض شبهات المعتزلة، فلم يحسنوا حلها، ووافقوا المعتزلة في نفي الصفات الخبرية، والفعلية، وتأويلها تأويلاً مجازيّاً، على تفاوت بينهم، مثل: الكلابية، المنسوبون إلى عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان[٢]، والأشعرية، المنسوبون إلى أبي الحسن الأشعري، والماتريدية، المنسوبون إلى أبي منصور الماتريدي السمرقندي[٣]، وأمثالهم.

الثاني: المفوضة: الذين يزعمون أن بعض الصفات من

---

(١) المصدر السابق (١٨).

(٢) عبد الله بن سعيد بن كلاب، أبو محمد، القطان. رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه. صنف في الرد على المعتزلة، وربما وافقهم في بعض شبهاتهم. توفي سنة ٢٤٥هـ. من مصنفاته: «الصفات»، «خلق الأفعال»، «الرد على المعتزلة»
انظر الأعلام: (٤/ ٩٠)، سير أعلام النبلاء (١١/ ١٧٤ ـ ١٧٥).

(٣) محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، أبو منصور الماتريدي نسبة إلى ما تريد، وتنسب إليه فرقة (الماتريدية). ومن كتبه: «التوحيد»، «أوهام المعتزلة»، «تأويلات أهل السُّنَّة»، «شرح الفقه الأكبر» وغيرها. مات بسمرقند سنة ٣٣٣هـ.
انظر: الأعلام (٧/ ١٩)، الفوائد البهية (١٩٥)، الجواهر المضيئة (٢/ ١٣٠)، فهرس المؤلفين (٢٦٤)، مفتاح السعادة (٢/ ٢١).

المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله، وأن معناها مجهول، لا سبيل للعلم به؛ فيثبتون الألفاظ، ويعطلون المعاني؛ فأوصدوا باب العلم بالله؛ عقلاً، ونقلاً، وأبطلوا تدبر القرآن، وأحالوا على مجهولات.

وطريقة القرآن: (الإثبات المفصل)؛ لأنه أبلغ في التعريف، وأدعى لتحقيق العبادة، وعمارة القلب بالمحبة، والخوف، والرجاء، ولهج اللسان بالذكر، والحمد، والثناء. بخلاف طريقة الزائغين من أهل التعطيل، الذين عكسوا طريقة القرآن، فعرَّفوا الله بالسُّلوب، والنفي، كما حكى الأشعري رحمه الله، في مقالاته عن المعتزلة قولَهم عن ربهم: (وليس بجسم، ولا شبح، ولا جثة، ولا صورة، ولا لحم، ولا دم، ولا شخص، ولا جوهر، ولا عرض، ولا بذي لون، ولا طعم، ولا رائحة، ولا مجَسَّة، ولا بذي حرارة، ولا برودة، ولا رطوبة، ولا يبوسة، ولا طول، ولا عرض، ولا عمق، ولا اجتماع، ولا افتراق، ولا يتحرك، ولا يسكن، ولا يتبعض، وليس بذي أبعاض وأجزاء، وجوارح، وأعضاء، وليس بذي جهات، ولا بذي يمين، وشمال، وأمام، وخلف، وفوق، وتحت، ولا يحيط به مكان، ولا يجري عليه زمان... إلخ»[1].

وهذا الاسترسال في النفي، والاقتصاد في الإثبات، يفضي إلى القول بالعدم، أو هو لازمه، كما أدرك ذلك أئمة

(١) مقالات الإسلاميين (١/ ٤٠).

السلف، من مقالات المعطلة. روى الإمام أحمد[١]، بسنده، عن حماد بن زيد، وذكر الجهمية، فقال: إنما يحاولون أن ليس في السماء شيء[٢].



(١) أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني، الإمام، الحافظ، المحدث، الفقيه. أحد الأئمة الأربعة. ولد سنة ١٦٤هـ ببغداد، وسافر في طلب الحديث، من مصنفاته: «المسند»، «فضائل الصحابة»، «الزهد»، «الأشربة» وغيرها. توفي سنة ٢٤١هـ.
انظر: الأعلام (١/ ٢٠٣)، حلية الأولياء (٩/ ١٦١)، صفة الصفوة (٢/ ١٩٠)، البداية والنهاية (١٠/ ٣٢٥)، تاريخ بغداد (٤/ ٤١٢).

(٢) مسند أحمد (٥٦/ ١١٥)، وأخرجه ابن خزيمة، وابن بطة، وغيرهم.



الأصل السابع

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾

في بيان أن أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية، وبيان وظيفة العقل في باب الصفات

نهى الله عباده عن القول عليه بغير علم، أو الخوض فيما لا سبيل لهم للعلم به، في غير ما موضعٍ من كتابه. ومن شواهد ذلك:

أولاً: قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُوا۟ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١٦٨﴾ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [١٦٨، ١٦٩].

ثانياً: قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [٣٣].

ثالثاً: قوله تعالى في سورة الإسراء: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [٣٦].

ونعى على المشركين، والزائغين، اتباع الظن، والمتشابه، في غير ما موضعٍ من كتابه. ومن شواهد ذلك:

أولاً: قال تعالى في سورة الأنعام: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [١٤٨].

ثانياً: قال تعالى في سورة النجم: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾﴾ [٢٨].

ثالثاً: قال تعالى في سورة آل عمران: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [٧].

وهذا أصل عظيم، وركن شديد، في كل باب، وفي باب الأسماء والصفات، بصفة خاصة، وذلك لأن المقام خطير، والزلل فيه ليس كزللٍ في غيره؛ فأسماء الله وصفاته توقيفية، يجب الوقوف فيها على موارد النصوص، وحسب، دون زيادة أو نقصان، فلا يستقل العقل بإثباتها. قال الإمام أحمد رحمه الله: «لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ. لا يتجاوز القرآن والحديث»[١].

وقد جمع الله تعالى، فيما وصف، وسمَّى به نفسه، بين النفي والإثبات، كما في سورة الإخلاص، وآية الكرسي، وغيرهما؛ فالواجب في الإثبات أمران:

أحدهما: إثبات ما أثبت الرب لنفسه، أو أثبته له نبيه ﷺ.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٨٢).

الثاني: الاحتراز من التعطيل، والتحريف، ومن التمثيل، والتكييف.

والواجب في النفي: أمران:

أحدهما: نفي ما نفاه الله عن نفسه، أو نفاه عنه نبيه ﷺ.

ثانيهما: إثبات كمال ضد الصفة المنفية.

وأما ما لم يرد فيه نفي، ولا إثبات، بل كان مسكوتاً عنه، مما أحدثه المتأخرون من الألفاظ؛ كلفظ: (الحيز) و(الجهة) و(الجسم) و(الحركة)، ونحوها، فالواجب فيه أمران:

أحدهما: التوقف في لفظه: فلا يثبت، ولا ينفى، لما تقدم من أن أسماء الله وصفاته توقيفية، لا يُتجاوز فيها موارد النصوص. فمن أثبت وصفاً، طولِب بالدليل. ومن نفاه، طولب بالدليل أيضاً، فيلزم جانب الأدب، ويحترم جناب الربوبية. قال ابن القيم رحمه الله: «القول على الله بلا علم؛ في أسمائه، وصفاته، وأفعاله، ووصفه بضد ما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، فهو أشد شيء مناقضةً، ومنافاةً لكمال من له الخلق والأمر، وقدح في نفس الربوبية، وخصائص الرب، فإن صدر ذلك عن علم، فهو عناد أقبح من الشرك، وأعظم إثماً عند الله. فإن المشرك المقِرّ بصفات الرب، خير من المعطل، الجاحد لصفات كماله»[١].

---

(١) الداء والدواء (٣٢٩ ـ ٣٣٠).

الثاني: الاستفصال عن معناه: فإن أراد معنىً صحيحاً؛ قُبل، وإن أراد معنىً فاسداً؛ رد. وذلك أن من الناس من يعبر عن المعاني الصحيحة بالألفاظ المحدثة؛ فيُرد اللفظ، ويُقر المعنى. ومن الناس من يجمع بين اللفظ المبتدع، والمعنى الفاسد؛ فيرد هذا وهذا. مثال ذلك، لفظ (الجسم): فإنه لم يرد في الكتاب، والسُّنَّة بنفي، ولا إثبات. فمقتضى الأدب ألَّا يخبر به المؤمن عن ربه، نفياً، ولا إثباتاً، بل يتوقف فيه، ويمسك. لكن يستفصل عن مراد من أثبته، أو نفاه:

- فإن أراد إثبات ذاتٍ لا تشبه الذوات، تقوم بها صفات؛ كالوجه، واليدين، والسمع، والبصر، فهذا معنىً صحيح، ثابت لله، لا يجوز نفيه، لكن دون التعبير بلفظ (الجسم).

- وإن أراد به جسماً كأجسام المخلوقين؛ يتركب من أبعاضٍ، وأجزاء، يفتقر بعضها إلى بعض، فهذا معنىً فاسد، يُنزه الله عنه، فيبطل اللفظ، والمعنى.

ولا ريب أن العقل من أعظم أدوات العلم والإدراك، إلا إنه لا يستقل بإثبات ما ينبغي لله، أو ينفى عنه، بل هو تابع للنقل، مستنير بنور الوحي. بخلاف طريقة المتكلمين، الذين جعلوا العقل حاكماً على النقل، وسيداً له؛ فما أثبته العقل، أثبتوه، ولو خالف الكتاب والسُّنَّة! وما نفاه العقل نفوه، ولو دل عليه الكتاب والسُّنَّة!

قال شيخ الإسلام، ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «العقل شرط في معرفة العلوم، وكمال، وصلاح الأعمال، وبه يكمل العلم، والعمل؛ لكنه ليس مستقلًا بذلك؛ بل هو غريزة في النفس، وقوة فيها، بمنزلة قوة البصر، التي في العين؛ فإن اتصل به نور الإيمان، والقرآن، كان كنور العين، إذا اتصل به نور الشمس والنار، وإن انفرد بنفسه، لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها... والرسل جاءت بما يعجز العقل عن دَرْكِهِ، لم تأت بما يعلم بالعقل امتناعه، لكن المسرفون فيه، قضوا بوجوب أشياء، وجوازها، وامتناعها، لحجج عقلية، بزعمهم، اعتقدوها حقاً، وهي باطل، وعارضوا بها النبوات، وما جاءت به»(١).

وللعقل السليم، في باب الأسماء والصفات وظائف شريفة تليق به، فمنها:

أولاً: فهم معانيها: فإن الله تعالى خاطب عباده بلسان عربي مبين، ليعقلوا مراده، ويفهموا خطابه، قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٣ - ١٩٥]، وقال: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأحقاف: ١٢]، وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴿١١٣﴾﴾ [طه: ١١٣]، وقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾﴾ [يوسف: ٢]، وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (١/ ٢٨١).

عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾﴾ [الزخرف: ٣]؛ فعربية القرآن، سبب لحصول فهم معانيه، ولم يزل علماء الملة؛ من أهل التفسير، واللغة، والبيان، يشتغلون ببيان مراد الله تعالى، لا يستثنون شيئاً مما أنزل.

ثانياً: التفكر، والتدبر، والنظر في آثارها، ومقتضياتها: فقد أمر الله عباده بتدبر كتابه، وجعله الغاية من إنزاله، فقال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص: ٢٩]. وهذا قدر زائد على مجرد العلم بالمعنى، فإنه يستدعي التأمل في ملكوت السماوات والأرض، والنفس والآفاق، لكونها آثار أسمائه الحسنى، وصفاته العلى، كما قال: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٥٠﴾﴾ [الروم: ٥٠].

ثالثاً: استعمال الأقيسة العقلية الصريحة، في تأييد الأدلة النقلية الصحيحة: فإن الله أنزل الكتاب بالحق والميزان، كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ﴾ [الشورى: ١٧]، قال ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأنزل الميزان، وهو العدل، ليقضي بين الناس بالإنصاف» وروى ذلك، بسنده، عن مجاهد، وقتادة[1]. وحقيقة العدل: التسوية بين المتماثلات، والتفريق بين المختلفات. ومن أمثلة الأقيسة الصحيحة:

---

(١) جامع البيان (٢٥/ ٢٠).

١ ـ الاستدلال على توحيد الألوهية، بالإقرار بتوحيد الربوبية، قال تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [يونس: ٣١، ٣٢].

٢ ـ إثبات الكمال باستعمال قياس الأولى، قال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾﴾ [النحل: ٦٠]. فهو سبحانه، منزه عن قياس التمثيل، وقياس الشمول. أما قياس الأولى فيفيد أمراً يختص به الرب، وإن كان جنسه مشترك في الأذهان. وقد جاء لفظ (أعلم)، بصيغة أفعل التفضيل، في حق الله تعالى، في نحو خمسين موضعاً، في القرآن.

٣ ـ نفي الصفة إثبات لنقيضها قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذه الطريقة، هي أعظم الطرق في إثبات الصفات، وكان السلف يحتجون بها، ويثبتون أن من عبد إلٰهاً، لا يسمع، ولا يبصر، ولا يتكلم، فقد عبد رباً، ناقصاً، معيباً، مؤوفاً»[١].

رابعاً: إبطال الأقيسة العقلية الفاسدة، التي تعارض الأدلة النقلية الثابتة: فقد استعمل القرآن العقل لإبطال عقائد المشركين. ومن شواهد ذلك:

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٤٠).

١ ـ إبطال نظرية الصدفة، ونسبة الخلق إلى الطبيعة، قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ۝٣٥﴾ [الطور: ٣٥].

٢ ـ إبطال الشرك في الربوبية، والألوهية: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٩١﴾ [المؤمنون: ٩١].

٣ ـ إبطال التمثيل بين الخالق والمخلوق: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۝١٧﴾ [النحل: ١٧].

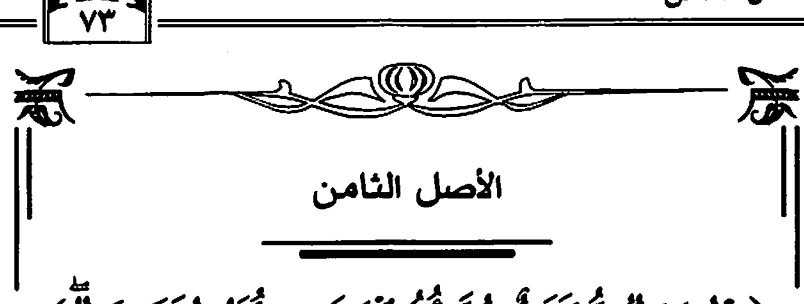
واستطال المتكلمون في باب الصفات، بمقدمات فاسدة، للوصول إلى نتائج باطلة، زاعمين أن ذلك مقتضى العقل، ولكن العقل الصحيح يعود عليها بالنقض. ومن ذلك:

١ ـ زعمهم أن إثبات الصفات يستلزم تعدد القدماء: بناءً على أن صفات الله غير الله، فإثباتها إثبات لقديم يشاركه في القدم! وهذه نتيجة باطلة، مبنية على أصل فاسد؛ وذلك أن الصفات المضافة إلى الله، ليست أعياناً منفصلةً عن الذات، بل هي قائمة بها، فلا يلزم من إثباتها تعدد القدماء.

٢ ـ زعمهم أن إثبات الصفات يستلزم التجسيم، بدعوى أن الصفات لا تقوم إلا بأجسام، والأجسام متماثلة! فالمقدمتان باطلتان؛ فالصفات تقوم بالأجسام، وغير الأجسام، كما يقال: ليل طويل، ونهار بارد. كما أن الأجسام متغايرة في صفاتها؛ صغراً، وكبراً، وخفةً، وكثافة، وغير ذلك.

٣ ـ زعمهم أن إثبات الصفات الفعلية، يستلزم الحدوث: فيتذرعون بذلك إلى نفي الاستواء، والنزول، والمجيء، وغير ذلك من صفات الأفعال الاختيارية، التي أثبتها الله لنفسه، بدعوى تنزيه الله عن الحوادث! وهذا تلازم ليس بلازم. فإن الله تعالى لم يزل فعالاً، ونفي ذلك تنقص له، ووصف له بضده؛ من الجمود، والعجز. ويقال: إن جنس الفعل قديم، وآحاده، وأفراده حادثة، حسب ما تقتضيه حكمته؛ ككلامه سبحانه، قال تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝٢﴾ [الأنبياء: ٢]، وقال: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ ۝٥﴾ [الشعراء: ٥]. وسيأتي لذلك مزيد بيان في الأصل العاشر.





الأصل الثامن

﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾

في بيان المحكم والمتشابه، وتعلقهما بباب الصفات، والرد على أهل التحريف (المؤولة)، وأهل التجهيل (المفوضة)

وصف الله كتابه بالإحكام، تارة، وبالتشابه أخرى، وفصَّل في ثالثة. وبيان ذلك:

أولاً: الإحكام العام: دل عليه قوله تعالى: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١﴾ [هود: ١].

ثانياً: التشابه العام: دل عليه قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ [الزمر: ٢٣].

ثالثاً: الإحكام الخاص: دل عليه قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

رابعاً: التشابه الخاص: دل عليه قوله تعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

وليس بين هذه الأوصاف الأربعة تناقض، بحمد الله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «والقرآن كله محكم، بمعنى: الإتقان. فقد سمّاه الله حكيماً بقوله: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ ۝١﴾ [يونس: ١]؛ فالحكيم: بمعنى الحاكم... وأما التشابه الذي يعمه، فهو ضد الاختلاف المنفي عنه في قوله: ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء: ٨٢]، وهو الاختلاف المذكور في قوله: ﴿إِنَّكُمۡ لَفِي قَوۡلٖ مُّخۡتَلِفٖ ۝٨ يُؤۡفَكُ عَنۡهُ مَنۡ أُفِكَ ۝٩﴾ [الذاريات: ٨، ٩]؛ فالتشابه هنا: هو تماثل الكلام وتناسبه، بحيث يصدق بعضه بعضاً؛ فإذا أمر بأمر، لم يأمر بنقيضه في موضع آخر؛ بل يأمر به، أو بنظيره، أو بملزوماته. وإذا نهى عن شيء، لم يأمر به في موضع آخر، بل ينهى عنه، أو عن نظيره، أو عن ملزوماته، إذا لم يكن هناك نسخ. وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء، لم يخبر بنقيض ذلك، بل يخبر بثبوته، أو بثبوت ملزوماته، وإذا أخبر بنفي شيء، لم يثبته بل ينفيه، أو ينفي لوازمه. بخلاف القول المختلف، الذي ينقض بعضه بعضا، فيثبت الشيء تارة، وينفيه أخرى، أو يأمر به، وينهى عنه، في وقت واحد، ويفرق بين المتماثلين؛ فيمدح أحدهما، ويذم الآخر. فالأقوال المختلفة هنا: هي المتضادة. والمتشابهة: هي المتوافقة. وهذا التشابه يكون في المعاني، وإن اختلفت الألفاظ. فإذا كانت المعاني يوافق بعضها بعضاً، ويعضد بعضها بعضاً، ويناسب بعضها بعضاً، ويشهد بعضها لبعض، ويقتضي بعضها بعضاً، كان

الكلام متشابهاً؛ بخلاف الكلام المتناقض الذي يضاد بعضه بعضاً. فهذا التشابه العام، لا ينافي الإحكام العام، بل هو مصدق له؛ فإن الكلام المحكم، المتقن، يصدق بعضه بعضاً، لا يناقض بعضه بعضاً.

بخلاف الإحكام الخاص؛ فإنه ضد التشابه الخاص. والتشابه الخاص: هو مشابهة الشيء لغيره من وجه، مع مخالفته له من وجه آخر؛ بحيث يشتبه على بعض الناس، إنه هو، أو هو مثله، وليس كذلك. والإحكام: هو الفصل بينهما؛ بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر. وهذا التشابه إنما يكون بقدر مشترك بين الشيئين، مع وجود الفاصل بينهما، ثم من الناس من لا يهتدي للفصل بينهما، فيكون مشتبهاً عليه، ومنهم من يهتدي إلى ذلك. فالتشابه الذي لا تمييز معه، قد يكون من الأمور النسبية، الإضافية بحيث يشتبه على بعض الناس، دون بعض. ومثل هذا، يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه)[١].

وهذا كلام نفيس، وتحقيق بديع، قلَّ أن يظفر بمثله. وقد تضمن جملة من الحقائق والفوائد:

أحدها: الإحكام العام: معناه: الإتقان في أخباره، وأحكامه.

---

(١) الرِّسَالَةُ التدمرية (١٠٣ ـ ١٠٦).

الثاني: التشابه العام: معناه: التماثل، والتناسب، وعدم الاختلاف، وتصديق بعضه بعضاً.

الثالث: التشابه الخاص: مشابهة الشيء لغيره من وجه، ومخالفته من وجه آخر.

الرابع: الإحكام الخاص: الفصل بين الشيئين المشتبهين من وجه، المختلفين من وجه آخر

الخامس: التشابه الخاص نسبي: إضافي؛ يقع لبعض الناس، ولا يقع للعموم. وربما وقع لأحد ما، في وقت ما، في نصٍّ ما، ثم انكشف، وصار في حقه محكماً.

السادس: الراسخون في العلم يعرفون ما يزيل الاشتباه الخاص: بأحد نوعي المعرفة:

١ - معرفة إجمالية، برد المتشابه إلى المحكم، والاعتصام بالثوابت البيِّنات، وسؤال الله الهدى والثبات، كما حكى الله عنهم: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، ويبقى الزائغون يتتبعون المتشابه، ويتخبطون في دياجير الظلمات.

٢ - معرفة تفصيلية، مبنية على النص، والدليل، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]. قال أبو عثمان الصابوني[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(١) إسماعيل بن عبد الرحمٰن، أبو عثمان، الصابوني، مقدم أهل الحديث في =

«وقد أعاذ الله تعالى، أهل السُّنَّة، من التحريف، والتشبيه، والتكييف، ومنَّ عليهم بالتعريف، والتفهيم، حتى سلكوا سبيل التوحيد، والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل، والتشبيه»(١).

فالتشابه المتعلق بصفات الله تعالى نوعان:

أحدهما: تشابه حقيقي: وهو ما يتعلق بالكنه، والكيفية. فلا سبيل للعلم به.

الثاني: تشابه نسبي إضافي: وهو المعنى العام، الكلي، المشترك، المطلق، الذي يوجد في الأذهان. فهذا يدركه العلماء بالشرع، واللغة.

وبهذا يتبين، أنه ليس في كلام الله اشتباه مطلق من حيث المعنى؛ لأن الله خاطب عباده بلسان عربي مبين، ووصف كتابه، فقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]، وأمر عباده، بتدبر القرآن، وتعقله، دون استثناء شيء منه، في مواضع عدة؛ كقوله: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٢٩﴾ [ص: ٢٩]، وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ

= خراسان، لقبه أهل السُّنَّة بـ: «شيخ الإسلام». ولد سنة ٣٧٣هـ، بنيسابور، وكان فصيح اللهجة، واسع العلم، عارفاً بالحديث والتفسير. له كتاب «عقيدة السلف»، «الفصول في الأصول»، توفي سنة ٤٤٩هـ.
انظر: الأعلام (١/٣١٧)، طبقات الشافعية (٣/١١٧)، تهذيب ابن عساكر (٣/٢٧ ـ ٣٣).

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (١٦٣ ـ ١٦٤).

﴿٢﴾ [يوسف: ٢]، وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾﴾ [الزخرف: ٣]. وما كان الله ليأمرهم، أو يحثهم، على تدبر، وتعقل، ما لا سبيل إلى تدبره، وتعقله. بل قد نعى على الكافرين، الغافلين عن تدبره، دون استثناء شيء منه، فقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ أَمْ جَاءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَاءَهُمُ الْأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [المؤمنون: ٦٨]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢].

وقد زعم بعض الغالطين في هذا الباب، أن آيات الصفات، من المتشابه، وهم صنفان:

أحدهما: أهل التحريف: الذين يسمون أنفسهم: (أهل التأويل)، فطفقوا يخترعون لها معانيَ مجازية، ويصرفونها عن ظاهرها اللائق بالله، بلا دليل منقول، بل بمحض العقول.

الثاني: أهل التجهيل: الذين يسمون أنفسهم: (أهل التفويض)، فزعموا أن معانيها مجهولة، لا سبيل لأحدٍ إلى العلم بها، وأنها من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله!

والحق أن آيات الصفات من أحكم المحكم، وأدلّ المنزل، لتضمنها المعاني اللائقة بالله، التي بها حياة القلوب، وانشراح الصدور، واستنارة العقول. وإنما يقع الجهل بالكيفيات؛ لأن العقول قاصرة عن إدراك الكنه، والماهيات، فكما أنه، سبحانه وبحمده: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] مع إمكان الرؤية، فإنه، سبحانه وبحمده: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ

بِهِۦ عِلۡمٗا ﴿١١٠﴾ [طه: ١١٠]، مع إمكان العلم بالمعنى.

فمن زعم أنها من المتشابه فقد قال على الله، وفي كتاب الله، بغير علم، وابتدع بدعةً لم يفُه بها أحدٌ من الصحابة، والتابعين، وتابعيهم من السلف المتقدمين. قال شيخ الإسلام، ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَنْ قَالَ: إنَّ هَذَا مِنْ الْمُتَشَابِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ، فَنَقُولُ أَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى بُطْلَانِ ذَلِكَ، فَإِنِّي مَا أَعْلَمُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ، وَلَا مِنْ الْأَئِمَّةِ؛ لَا أَحْمَد بن حَنْبَلٍ، وَلَا غَيْرِهِ، أَنَّهُ جَعَلَ ذَلِكَ مِنْ الْمُتَشَابِهِ»[1].

وقد روى اللالكائي[2] بسنده عن جعفر بن عبد الله، قال: جاء رجل إلى مالك بن أنس، فقال: يا أبا عبد الله! الرحمٰن على العرش استوى. كيف استوى؟ قال: فما رأيت مالكاً وجد من شيء؛ كموجدته من مقالته، وعلاه الرحضاء؛ يعني: العرق، قال: وأطرق القوم، وجعلوا ينتظرون ما يأتي منه فيه، قال: فسُري عن مالك، فقال: الكيف غير معقول،

---

(١) مجموع الفتاوى (٣١/ ٢٩٤).

(٢) هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري، الرازي، أبو القاسم، اللالكائي، من حفاظ الحديث، وفقهاء الشافعية، من أهل طبرستان، استوطن بغداد. قال الزبيدي في «التاج» نسبته إلى بيع «اللوالك» التي تلبس في الأرجل، على خلاف القياس. له «أسماء رجال الصحيحين»، و«شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة» وغيرها، توفي سنة ٤١٨هـ.
انظر: الأعلام (٨/ ٧١)، الكامل لابن الأثير (٩/ ١٢٦)، شذرات الذهب (٣/ ٢١١)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٢٦٧)، التاج (٧/ ١٧٤)، مرآة الجنان (٣/ ٣٣)، كشف الظنون (١٠٤٠).

والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة؛ فإني أخاف أن تكون ضالاً، وأمر به فأخرج[١].

وهذا جواب سديد، من إمام رشيد، تضمن أصولاً عظيمةٍ، نافعة:

أحدها: أن كيفيات الصفات لا تدركها العقول، ولا تبلغها الأوهام. وذلك لا يعني نفي الكيفية، بل نفي التكييف، وإلا كان تعطيلاً محضاً.

الثاني: أن آيات الصفات معلومة المعنى، من حيث الوضع العربي، وليست مجهولةً. فالذي عبَّر بلفظ (الاستواء) في شأن الفلْك، والأنعام، بقوله: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ﴿١٣﴾﴾ [الزخرف: ١٣]، وأراد به العلو، هو الذي عبَّر به، بقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥]، فأي فرق في أصل المعنى، بين هذا وهذا؟!

ثالثاً: وجوب الإيمان بصفات الله؛ لفظاً، ومعنىً، وتفويض الكيف إلى الله تعالى؛ لأن الله تعالى أخبر بها، فلزم قبول خبره.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (٢/ ١٤٤)، وأخرجه الدارمي، في الرد على الجهمية (٥٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٤٠٨)، وأبو عثمان الصابوني، في عقيدة السلف (٢٤ ـ ٢٦)، والذهبي، في العلو (١٤١ ـ ١٤٢)، وصححه. وجوَّد إسناده الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧).

رابعاً: أن السؤال عن الكيفيات بدعة وضلالة، تنكر على من بدرت منه، ويعزّر عليها، بما يليق به؛ لأن الصحابة الكرام، لم يكونوا يسألون النبي ﷺ عن كيفيات الصفات، بل يثبتون لفظها، ويعقلون معناها، ويفوضون كيفيتها، ويعتقدون له المثل الأعلى.

فهذا الجواب السلفي، يُجاب به كل من سأل شيءٍ من الكيفيات، وهو (دستور) في باب الصفات.





الأصل التاسع

﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾

في بيان معاني التأويل، وصلة ذلك بصفات الله

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٧﴾ [آل عمران: ٧].

وقد ورد في هذه الآية العظيمة، قراءتان مشهورتان:

إحداهما: قراءة الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]. وهي قراءة الجمهور.

الثانية: قراءة الوصل: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]. وهي قراءة لبعضهم.

قال ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك، وهل «الراسخون» معطوف على اسم «الله»، بمعنى إيجاب العلم لهم بتأويل المتشابه، أمْ هم مستأنَفٌ ذكرهم،

بمعنى الخبر عنهم أنهم يقولون: آمنا بالمتشابه، وصدّقنا أنّ علم ذلك لا يعلمه إلا الله؟ فقال بعضهم: معنى ذلك: وما يعلم تأويل ذلك إلا الله وحده، منفرداً بعلمه. وأما الراسخون في العلم، فإنهم ابتُدئ الخبر عنهم، بأنهم يقولون: آمنا بالمتشابه والمحكم، وأنّ جَميع ذلك من عند الله»[١] ثم ساق، بأسانيده، هذا القول عن عائشة، وابن عباس ﷺ، وعروة[٢]، وعمر بن عبد العزيز[٣]، ومالك، رحمهم الله، ثم قال: «وقال آخرون: بل معنى ذلك: وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم، وهم مع علمهم بذلك، ورسوخهم في العلم، يقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[٤]، ثم ساق بأسانيده، هذا القول،

(١) جامع البيان (٣/ ١٨٢).
(٢) عروة بن الزبير بن العوام، أبو عبد الله، ولد سنة ٢٢هـ، وهو أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، ومن كبار التابعين، لم يدخل في شيء من الفتن. توفي سنة ٩٣هـ.
انظر: الأعلام (٤/ ٢٢٦)، وفيات الأعيان (١/ ٣١٦)، صفة الصفوة (٢/ ٤٧)، حلية الأولياء (٢/ ١٧٦).
(٣) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي، أبو حفص، الخليفة الصالح، والملك العادل، وربما قيل عنه: خامس الخلفاء الراشدين. ولي الخلافة من سنة ٩٩هـ حتى وفاته سنة ١٠١هـ، فمدة خلافته سنتان ونصف. وأخباره في عدله، وحسن سياسته شهيرة. وقد ألفت في مناقبه كتب كثيرة.
انظر: الأعلام (٥/ ٥٠)، فوات الوفيات (٢/ ١٠٥)، تهذيب التهذيب (٧/ ٤٧٥)، حلية الأولياء (٥/ ٢٥٣)، صفة الصفوة (٢/ ٦٣)، النجوم الزاهرة (١/ ٢٤٦).
(٤) جامع البيان (٣/ ١٨٣).

عن ابن عباس ﷺ، ومجاهد[1]، والربيع[2]، ومحمد بن جعفر بن الزبير[3]، رحمهم الله.

فهذان قولان محفوظان عن السلف، مبنيّان على قراءتين ثابتتين. وظاهر القولين التعارض؛ فالأول يقطع باختصاص الرب، سبحانه، بعلم التأويل، والثاني يدل على اشتراك الراسخين في العلم، بعلم التأويل. ولكن الإشكال يزول، بتحرير المراد بالتأويل، عند كل من القارئين؛ بالوقف، أو الوصل. وذلك أن للتأويل في لغة العرب معنيين صحيحين:

أحدهما: الأوْل: وهو الرجوع. قال الراغب[4]: «التأويل

---

(١) مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، ولد سنة ٢١هـ، ويعد من كبار التابعين، من الأئمة المفسرين، قال الذهبي: شيخ القراء والمفسرين. أخذ التفسير عن ابن عباس. توفي سنة ١٠٤هـ.
انظر: الأعلام (٥/ ٢٧٨)، صفة الصفوة (٢/ ١١٧)، ميزان الاعتدال (٣/ ٩)، حلية الأولياء (٣/ ٢٧٩)، غاية النهاية (٢/ ٤١).

(٢) الربيع بن أنس بن زياد المروزي، سمع أنساً، وأبا العالية؛ وأكثر عنه. وعنه الأعمش، وأبو جعفر الرازي، وغيرهم، وخرج له أصحاب السنن. وكان عالم مرو في زمانه. توفي سنة ١٣٩هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ١٦٩)، ثقات ابن حبان (٣/ ٦٤)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٣٨)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (١١٤).

(٣) محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام، روى عن عميه عبد الله، وعروة، وعنه ابن إسحاق، وابن جريج، وغيرهم، ثقة من الطبقة السادسة، وأخرج له الجماعة. مات سنة بضع عشرة ومائة.
انظر: تهذيب التهذيب (٩/ ٩٣)، تقريب التهذيب (٤٧١)، (٥٧٨٢).

(٤) الحسين بن محمد بن الفضل، أبو القاسم الأصبهاني (أو الأصفهاني) المعروف بالراغب، أديب من الحكماء العلماء، من أهل أصبهان، سكن =

من الأول؛ أي: الرجوع إلى الأصل. ومنه: الموئل، للموضع الذي يرجع إليه»[(١)].

الثاني: التفسير: قال الجوهري: «التأويل: تفسير ما يؤول إليه الشيء»[(٢)]. وقد جمع إمام المفسرين، ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللهُ بين المعنيين، فقال: «وأما التأويل في كلام العرب، فإنه التفسير، والمرجع والمصير»[(٣)].

فعلى هذين المعنيين، تحمل القراءتان:

١ ـ فالتأويل في قراءة الوقف، يراد به الحقيقة، والكنْه، والكيفية، لصفات الله تعالى. وذاك لا يعلمه إلا الله، قطعاً.

٢ ـ والتأويل في قراءة الوصل، يراد به التفسير الذي يكشف عن أصل المعنى في لغة العرب. وهذا أمر يدركه الراسخون في العلم.

ويذلك يزول التعارض، ويرتفع الإشكال.

على أن بعض المتأخرين أحدث معنىً اصطلاحيّاً

= بغداد، واشتهر حتى كان يقرن بالغزالي. من كتبه: «محاضرات الأدباء»، «الذريعة إلى مكارم الشريعة»، «الأخلاق»، «المفردات في غريب القرآن»، «حل متشابهات القرآن». توفي سنة ٥٠٢هـ.
انظر: الأعلام (٢/ ٢٥٥)، الذريعة (٥/ ٤٥)، كشف الظنون (١/ ٣٦)، سفينة البحار (١/ ٥٢٨)، آداب اللغة (٣/ ٤٤)، التيمورية (٣/ ١٠٨).

(١) مفردات القرآن (٣١).
(٢) الصحاح (٤/ ١٦٢٧).
(٣) جامع البيان (٣/ ١٨٤).

للتأويل، ليس عليه مراد الله، ولا رسوله، ولا دلت عليه لغة العرب، وهو: صرف الكلام عن ظاهره الراجح، إلى معنى مرجوح، يخالف الظاهر، لدليل يقترن به، يسمونه (القرينة). ولا مشاحة في الاصطلاح، لكن ذلك لا يبيح حمل كلام الله، ورسوله، بل ولا كلام العرب، على اصطلاح حادث، لم يكن معهوداً عند المخاطبين، وإلا أدى إلى لبس عظيم، وفساد كبير.

وقد لخص شيخ الإسلام، ابن تيمية ﷺ، هذه الاستعمالات، فقال:

«لفظ التأويل، قد صار بتعدد الاصطلاحات، مستعملاً في ثلاثة معان: ـ

أحدها: وهو اصطلاح كثير من المتأخرين، من المتكلمين في الفقه، وأصوله، أن التأويل: هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح، إلى الاحتمال المرجوح؛ لدليل يقترن به. وهذا هو الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات، وترك تأويلها؛ وهل ذلك محمود، أو مذموم، أو حق أو باطل؟

الثاني: أن التأويل: بمعنى التفسير. وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن، كما يقول ابن جرير، وأمثاله من المصنفين في التفسير: «واختلف علماء التأويل» ومجاهد، إمام المفسرين؛ قال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد

فحسبك به. وعلى تفسيره يعتمد الشافعي[1]، وأحمد، والبخاري[2]، وغيرهما. فإذا ذكر أنه يعلم تأويل المتشابه، فالمراد به معرفة تفسيره.

الثالث: من معاني التأويل: هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، كما قال الله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]. فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد، هو ما أخبر الله به، فيه، مما يكون من القيامة، والحساب، والجزاء، والجنة، والنار، ونحو ذلك. كما قال الله تعالى، في قصة يوسف، لما

(١) الإمام محمد بن إدريس بن العباس، الهاشمي، المطلبي، القرشي، أبو عبد الله، ولد سنة ١٥٠هـ. جمع بين الفقه، والحديث، والتقى، والورع. له «الرسالة»، «الأم» وغيرها، توفي سنة ٢٠٤هـ.
انظر: الأعلام (٦/ ٢٦)، تذكرة الحفاظ (١/ ٣٢٩)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢٥)، الوفيات (١/ ٤٤٧)، غاية النهاية (٢/ ٩٥)، تاريخ بغداد (٢/ ٥٦ ـ ٧٣).

(٢) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، حبر الإسلام، والحافظ لحديث رسول الله ﷺ، صاحب «الجامع الصحيح»، ولد عام ١٩٤هـ، في بخارى؛ وقام برحلة طويلة سنة ٢١٠هـ في طلب الحديث، فزار خراسان، والعراق، ومصر، والشام. وسمع من نحو ألف شيخ، وله من التصانيف: «التاريخ الكبير»، «خلق أفعال العباد»، «الأدب المفرد»، «جزء القراءة خلف الإمام» وغيرها. وكتابه الصحيح انتقاه من ستمائة ألف حديث يحفظها. وكانت وفاته سنة ٢٥٦هـ.
انظر: الأعلام (٦/ ٣٤)، تذكرة الحفاظ (٢/ ١٢٢)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٧)، وفيات الأعيان (١/ ٤٥٥)، تاريخ بغداد (٢/ ٤ ـ ٣٦)، طبقات السبكي (٢/ ٢).

سجد أبواه، وإخوته، قال: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ﴾ [يوسف: ١٠٠] فجعل عين ما وجد في الخارج، هو تأويل الرؤيا.

فالتأويل الثاني: هو تفسير الكلام، وهو الكلام الذي يفسر به اللفظ، حتى يفهم معناه، أو تعرف علته، أو دليله. وهذا التأويل الثالث، هو عين ما هو موجود في الخارج، ومنه قول عائشة رضي الله عنها: «كان النبي ﷺ، يقول في ركوعه وسجوده: «**سبحانك اللَّهُمَّ ربنا، وبحمدك، اللَّهُمَّ اغفر لي**» يتأول القرآن. يعني قوله: ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ﴾ [النصر: ٣]. وقول سفيان بن عيينة[1]: «السُّنَّة هي تأويل الأمر والنهي». فإن نفس الفعل المأمور به: هو تأويل الأمر به، ونفس الموجود، المخبر عنه، هو تأويل الخبر. والكلام: خبر، وأمر. ولهذا يقول أبو عبيد[2] وغيره: «الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة»، كما

---

(١) سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي، أبو محمد، محدث الحرم المكي، ولد سنة ١٠٧هـ، وكان حافظاً ثقة، ثبتاً، إماماً، قيل: حجّ سبعين سنة، توفي سنة ١٩٨هـ.

انظر: الأعلام (٣/ ١٠٥)، تذكرة الحفاظ (١/ ٢٤٢)، الرسالة المستطرفة (٣١)، ميزان الاعتدال (١/ ٣٩٧)، طبقات الشعراني (١/ ٤٠).

(٢) أبو عبيد: القاسم بن سلام الهروي، الأزدي البغدادي، أبو عبيد، الإمام المشهور؛ ثقة، فاضل، مصنف من كبار العلماء بالحديث، والأدب، والفقه، له «الأموال»، «الأمثال»، «الإيمان»، «غريب الحديث» وغيرها، ولد سنة ١٥٧هـ، وتوفي سنة ٢٢٤هـ.

انظر: الأعلام (٥/ ١٧٦)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٥)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣١٥)، وفيات الأعيان (١/ ٤١٨)، تقريب التهذيب (٢/ ١١٧).

ذكروا ذلك في تفسير اشتمال الصماء؛ لأن الفقهاء يعلمون تفسير ما أمر به، ونهى عنه؛ لعلمهم بمقاصد الرسول ﷺ، كما يعلم أتباع «أبقراط»[(١)]، و«سيبويه»[(٢)]، ونحوهما، من مقاصدهم، ما لا يعلم بمجرد اللغة. ولكن تأويل الأمر، والنهي، لا بد من معرفته، بخلاف تأويل الخبر. إذا عرف ذلك: فتأويل ما أخبر الله تعالى به عن نفسه المقدسة، المتصفة بما لها من حقائق الأسماء والصفات، هو حقيقة لنفسه المقدسة، المتصفة بما لها من حقائق الصفات»[(٣)].

وهذا تفصيل رائق، وبيان شاف. وبه يتبين ضلال طائفتين:

إحداهما: (أهل التحريف)، الذين يسمون أنفسهم: (أهل التأويل)، فقد عمدوا إلى نصوص الصفات، فأعملوا فيها معاول التحريف، صارفين لها عن المعنى المراد لله، إلى معانٍ ابتكروها، بناءً على مقدماتهم الفاسدة، زاعمين أن ذلك هو

---

(١) أبقراط: طبيب ماهر، تتلمذ في الطب على إسقليميوس، وعاش خمساً وتسعين سنة، توفي ٣٥٧ ق.م.
انظر: طبقات الأطباء (١٦)، الفهرست لابن النديم (٢٨٧).

(٢) عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه، إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، ولد سنة ١٤٨هـ، ولازم الخليل بن أحمد، ففاقه، وصنف كتابه المسمى «كتاب سيبويه» في النحو الذي لم يصنع قبله، ولا بعده مثله. توفي سنة ١٨٠هـ.
انظر: الأعلام (٥/ ٨١)، وفيات الأعيان (١/ ٣٨٥)، البداية والنهاية (١٠/ ١٧٦)، طبقات النحويين (٦٦).

(٣) الرسالة التدمرية (٩١ ـ ٩٦).

(التأويل) الذي يعلمه الراسخون، على قراءة الوصل، وليس كذلك.

الثانية: (أهل التجهيل)، الذين يسمون أنفسهم (أهل التفويض)، فقد سدُّوا باب العلم بالله، ومعرفة مراده، بما أخبر به عن نفسه، زاعمين أن إثبات المعنى اللائق بالله، دون الكيفية، هو (التأويل) الذي استأثر الله بعلمه، ونفاه عن غيره، على قراءة الوقف، وليس كذلك. قال شيخ الإسلام، ابن تيمية ﷺ، بعد حكاية مذهبهم: «فتبيَّن أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسُّنَّة، والسلف، من شر أقوال أهل البدع والإلحاد»[1].

وهدى الله أهل السُّنَّة والجماعة، لما اختلف فيه من الحق، بإذنه:

فأثبتوا (التأويل)، الذي بمعنى التفسير، للراسخين في العلم، كما هي قراءة الوصل. ونفوا (التأويل) الذي بمعنى الكنه، والكيفية، عن غيره سبحانه، كما هي قراءة الوقف. ونبذوا (التأويل) الاصطلاحي، الذي حقيقته (التحريف) وحمل كلام الله على غير مراده.

۞ ۞ ۞

(١) درء تعارض العقل والنقل (١ ـ ٢٠٥).



الأصل العاشر

﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾

في بيان حقيقة الصفات الفعلية، والرد على منكريها بدعوى نفي حلول الحوادث

صفات الله تعالى، نوعان:

١ ـ **صفات ذاتية**: وهي الملازمة لذاته العظيمة، التي لم يزل، ولا يزال، متصفاً بها، لا يتصور انفكاكها عنه، سبحانه. مثل صفات: (العلم)، و(القدرة)، و(الحياة). ومنها الصفات الخبرية، مثل: (الوجه)، و(اليدين)، و(العينين).

٢ ـ **صفات فعلية**: وهي المتعلقة بمشيئته، وحكمته؛ فيفعلها إذا شاء، كيف شاء. فقد وصف الله تعالى نفسه بوصف (الفعل) صريحاً، في مواضع من كتابه، على أحوال:

أولاً: مقروناً بإرادته: قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [الحج: ١٤]، وقال: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البروج: ١٦].

ثانياً: مقروناً بمشيئته: قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٤٠]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [الحج: ١٨].

ثالثاً: مطلقاً: قال تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ۝٢٣﴾ [الأنبياء: ٢٣]، وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۝٦﴾ [الفجر: ٦]، وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ۝١﴾ [الفيل: ١].

فقد جاء هذا الوصف الشريف، بأنواع التصرفات اللغوية؛ بصيغة الفعل الماضي، والمضارع، واسم الفاعل. وأما أنواع الأفعال، وأفرادها، فلا تكاد تحصر، فمن ذلك:

١ ـ الاستواء: قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ في ستة مواضع: الأعراف: ٥٤ ـ يونس: ٣ ـ الرعد: ٢ ـ الفرقان: ٥٩ ـ السجدة: ٤ ـ الحديد: ٤، وفي السابع: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥].

٢ ـ الإتيان، والمجيء: قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝٢٢﴾ [الفجر: ٢٢].

٣ ـ النزول إلى سماء الدنيا: قال ﷺ: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول: من يدعوني فأستجيب له من يسألني فأعطيه من

يستغفرني فأغفر له» متفق عليه[١].

ومجموع ذلك، وغيره، يدل على أنه سبحانه، يفعل ما يشاء، متى شاء، كيف شاء، وهو عقيدة السلف الصالح، وأئمة الحديث والسُّنَّة.

وقد أنكر المتكلمون ثبوت الصفات الفعلية لله تعالى، وأولوها تأويلاً فاسداً إلى معانٍ مجازية، بلا بينةٍ، أو أثارة من علم. وشبهتهم في ذلك قاعدة: (نفي حلول الحوادث) التي يجعلونها من أخص خصائص الله.

قال أبو المعالي الجويني[٢]: «مما يخالف الجوهرُ فيه حكم الإله، قبول الأعراض، وصحة الاتصاف، بالحوادث. والرب ﷻ، يتقدس عن قبول الحوادث»[٣]، فيزعمون أن إثبات الصفات الفعلية لله، يستلزم أن يكون محلاً للحوادث، ويتوصلون بذلك إلى إنكار الاستواء، والنزول، والمجيء،

---

(١) صحيح البخاري (١١٤٥)، صحيح مسلم (٧٥٨).
(٢) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، ولد في جوين عام ٤١٩هـ، ورحل إلى بغداد، فمكة، فالمدينة، ثم عاد إلى نيسابور، فبنى له الوزير نظام الملك «المدرسة النظامية»، فدرس فيها، ومن مصنفاته: «غياث الأمم في التياث الظلم»، و«البرهان»، «العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية»، «الإرشاد» وغيرها، توفي سنة ٤٧٨هـ.
انظر: الأعلام (٤/ ١٦٠)، وفيات الأعيان (١/ ٢٨٧)، السبكي (٣/ ٢٤٩)، مفتاح السعادة (١/ ٤٤٠) ثم (٢/ ١٨٨).
(٣) الإرشاد (٦٢).

والفرح، والضحك، والعجب، وغيرها مما جاء به ناطق الكتاب، وصحيح السُّنَّة، ويحملونها على معانٍ مجازية، فراراً من هذا اللازم!

والجواب عن هذه الشبهة في مقامين:

أحدهما: الاستفصال: قال ابن أبي العز رحمه الله: «وحلول الحوادث بالرب تعالى، المنفي في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه، ولا إثباته في كتاب ولا سُنَّة. وفيه إجمال: فإن أريد بالنفي، أنه سبحانه، لا يحل في ذاته المقدسة، شيء من مخلوقاته المحدثة، ولا يحدث له وصف متجدد لم يكن ـ فهذا نفي صحيح. وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية؛ من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب، ويرضى، لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول، والاستواء، والإتيان، كما يليق بجلاله وعظمته، فهذا نفي باطل»[١].

الثاني: التحقيق: قال عمرو بن عثمان المكي[٢]:

---

(١) شرح الطحاوية (١/ ٩٧).

(٢) عمرو بن عثمان، أبو عبد الله المكي، ثم البغدادي. من أصحاب الجنيد، عالم بالأصول والفقه، يُعد من مشايخ الصوفية الصالحين، كان يحذر من الحلاج، ويلعنه، وكتب في ذلك كتباً إلى الآفاق. انظر: حلية الأولياء (١٠/ ٢٩١)، تاريخ بغداد (١٢/ ٢٢٣)، البداية والنهاية (١١/ ١٣٥).

نقلاً من: «الفتوى الحموية الكبرى» لشيخ الإسلام ابن تيمية، بتحقيق د. حمد التويجري، (٣٨١ ـ ٣٨٢)، ط: دار الصميعي.

(خلصت له الأسماء السَّنِيَّة، فكانت واقعة في قديم الأزل بصدق الحقائق، لم يستحدث تعالى صفة كان منها خلياً، أو اسماً كان منه برياً، تبارك وتعالى. فكان هادياً سيهدي، وخالقاً سيخلق، ورازقاً سيرزق، وغافراً سيغفر، وفاعلاً سيفعل. لم يحدث له الاستواء إلا وقد كان في صفة أنه سيكون ذلك الفعل، فهو يسمى به في جملة فعله كذلك، قال الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢] بمعنى: أنه سيجيء، فلم يستحدث الاسم بالمجيء، وتخلف الفعل لوقت المجيء، فهو جاءٍ سيجيء، ويكون المجيء منه موجوداً بصفة لا تلحقه الكيفية ولا التشبيه؛ لأن ذلك فعل الربوبية، فتحسر العقول، وتنقطع النفس عن إرادة الدخول في تحصيل كيفية المعبود. فلا تذهب في أحد الجانبين، لا معطلاً ولا مشبهاً، وارض لله بما رضي به لنفسه، وقِف عند خبره لنفسه مسلماً مستسلماً، مصدقاً؛ بلا مباحثة التنفير ولا مناسبة التنقير).

قال الشيخ عبد الرحمٰن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «صفات الأفعال: نوعها قديم، لم يزل، ولا يزال، وأفرادها، وجزئياتها لا تزال تتجدد، كل وقت، بحسب إرادته، وحكمته، التي يحمد عليها. أما الصفات الذاتية: فهي التي لم تزل، ولا تزال، ولكن ليس لها مفعولات تتجدد، وتحدث عنها، وذلك؛ كالحياة، والسمع، والبصر، والعلم، والعظمة، والكبرياء... وبهذا عرفت الفرق بين الصفات الفعلية، والذاتية، وأن الجميع

اشتركا بأن الله موصوف بها، وافترقا بأن صفات الأفعال لها آثار، ومفعولات تتجدد عنها. وكلها؛ أي: صفات الأفعال، تدخل في معنى أن الله فعال لما يريد، وأنه لم يزل، ولا يزال متكلماً، فعالاً، متصرفاً... فاحفظ هذا التفصيل الذي لا تكاد، أو لا تجده مسطراً في كتاب على هذا الوجه، ولكن معانيه موجودة في كتب المحققين، فسلكناه في هذا الأسلوب الواضح، الجلي، والله تعالى هو الميسر لذلك»[١].

وصدق الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فهذا تقرير بليغ، ونظم بديع، ينسف شبهة الاستدلال بنفي حلول الحوادث، على إنكار الصفات الفعلية، الاختيارية. فكما أن صفة الكلام قديمة النوع، حادثة الآحاد، فكذلك صفة الفعل؛ فجنس الفعل قديم، وآحاده تتنوع، وتحدث، فتارةً يكون استواءً، وتارة يكون مجيئاً، وتارةً يكون نزولاً. كما أن صفة الكلام قديمة النوع، لكن آحاد كلامه يتجدد؛ فتارة يكون توراةً، وتارة يكون إنجيلاً، وتارة يكون قرآناً. وقد كلَّم الأبوين في الجنة، ويكلم عيسى ابن مريم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وغيره، يوم الحساب.

(١) الأجوبة السعدية عن المسائل الكويتية (١٢٩ ـ ١٣١).

خاتمة

في بيان ثمرات هذه الأصول

وبعد:

فهذه أصول عظيمة، تتفرع عنها شجرة الإيمان، فيتفيؤ ظلالها أهل الله وخاصته، العالمون به بمقتضى أسمائه وصفاته، المقتفون خطى النبي ﷺ، وآله، وصحبه، فتثمر لهم ثمرات عظيمة، منها:

أولاً: تحقيق العلم النافع (الهدى)، والاعتقاد الصحيح، الخالص من الشوب، في أعظم أبواب الدين، وحسن الظن بربِّ العالمين.

ثانياً: عمارة القلب بالعبادات الشريفة، المستمدة من ذلك العلم، ومقتضياته؛ فتورثهم محبته، وخشيته، ورجاءه، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِۗ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وقال: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر: ٢٨]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرۡجُونَ رَحۡمَتَ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٢١٨﴾ [البقرة: ٢١٨]، وسائر العبادات القلبية.

ثالثاً: تحصيل العمل الصالح (دين الحق)، الناتج من تأله

القلب وانجذابه لمولاه، فتخف جوارحه لطاعته، وتنزجر عن معاصيه، قال ﷺ[1]:

«أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ» متفق عليه.

رابعاً: العصمة من الزيغ، والأهواء المضلة، في هذا الباب الخطير، المفضية إلى القول على الله بلا علم، وظن السوء بربِّ العالمين، والحرمان من أشرف علوم الدين:

ـ فمقالة التمثيل: تنقُّص للرب، سبحانه، وتسوية بصفات المحدَثين.

ـ ومقالة التعطيل: جحد، وإنكار لاتصافه بصفات الكمال الثبوتية.

ـ ومقالة التأويل: تحريف للكلم عن مواضعه، وقول على الله بغير علم.

ـ ومقالة التجهيل: سدٌّ لباب العلم بالله؛ سمعاً، وعقلاً، وحرمان.

ـ ومقالة التوقف: عجز، وفشل، وخذلان.

ـ ومقالة أهل السُّنَّة: إقرار، وإمرار، وإثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل.

والناظر بعين العدل، والإنصاف، والتجرد، يدرك أن أهل السُّنَّة والجماعة أسعد الناس بالدليل، وأفرحهم بالتنزيل،

---

(١) صحيح البخاري (٥٢)، صحيح مسلم (١٥٩٩).

تلقوه بالقلوب السليمة، والفطر المستقيمة، والعقول الصريحة، فقروا به عيناً، وطابوا به نفساً، قال تعالى: ﴿مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢﴾ [طه: ٢]، بخلاف أهل الأهواء؛ من الذين في قلوبهم زيغ، المتبعين للمتشابه، فقد شقُوا بدلالته، فسلطوا معاول التحريف على معانيه، وركبوا كل صعب، وذلول، ليصرفوه عن حقيقته، فألفوه كتاباً عزيزاً، وحصناً منيعاً، فلم يظفروا منه بطائل، وانقلب البصر خاسئاً وهو حسير.

ولا تزال، في عصرنا الحاضر، فلول من الوراقين المبتدعة، يستحيون رفات مقالات المتكلمين البائدة، ويهجرون ناطق الكتاب، وصريح السُّنَّة، ويتخذونها (قراطيس)، ويشابهون بعض أسلافهم من أهل الكتاب، الذين وصفهم الله بقوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ۖ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ۝٩١﴾ [الأنعام: ٩١]. فحري بهم أن يقوموا لله مثنى، وفرادى، ويتفكروا؛ أي: الفريقين أهدى سبيلاً، وأقوى دليلاً. والله الهادي والمستعان.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

كتبه
د. أحمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي
قسم العقيدة. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة القصيم

ثبت المراجع

أ ـ القرآن الكريم.

ب ـ كتب السُّنَّة:

- صحيح البخاري، ط: دار السلام للنشر والتوزيع.
- صحيح مسلم، ط: دار السلام للنشر والتوزيع.
- جامع الترمذي، ط: دار السلام للنشر والتوزيع.
- سنن ابن ماجه، ط: دار السلام للنشر والتوزيع.
- سنن أبي داود، ط: دار السلام للنشر والتوزيع.
- سنن النسائي، ط: دار السلام للنشر والتوزيع.

ج ـ مراجع أخرى:

- الإرشاد، الجويني.
- الأجوبة السعدية عن المسائل الكويتية، ط: مركز البحوث والدراسات الكويتية.
- أحكام الجنائز، محمد ناصر الدين الألباني دار المعارف
- الأعلام، خير الدين الزركلي، ط: دار العلم لملايين.
- بدائع الفوائد، لابن القيم، ط: دار عالم الفوائد.
- تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: سامي محمد السلامة، ط: دار طيبة.
- تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد، ط: دار العاصمة.

- **تيسير الكريم الرحمٰن في تفسير كلام المنان**، عبد الرحمٰن بن ناصر السعدي، ط: دار ابن الجوزي.
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، محمد بن جرير الطبري، ط: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- **الداء والدواء**، ابن القيم، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي، وزائد بن أحمد النشيري، ط: دار عالم الفوائد.
- **درء تعارض العقل والنقل**، ابن تيمية، ط: دار الكتب العلمية بيروت.
- **الرسالة التدمرية**، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد بن عودة السعوي، ط: شركة العبيكان.
- **السلسلة الصحيحة**، للألباني، ط: المعارف
- **السنن الكبرى**، للبيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط: مكتبة دار الباز.
- **شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة**، اللالكائي، تحقيق: أحمد سعد حمدان، ط: طيبة.
- **شرح شذور الذهب**، لابن هشام. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- **شرح الطحاوية**، لابن أبي العز، تحقيق: د. عبد الله التركي، شعيب الأرنؤوط. ط: الرسالة.
- **الصحاح**، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط: دار العلم للملايين.
- **الصحيح أبي داود**، للألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع الكويت.
- **عقيدة السلف وأصحاب الحديث**.
- **العلو للعلي الغفار**، للذهبي، ط: مكتبة أضواء السلف.
- **الفتوى الحموية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. حمد التويجري، ط: دار الصميعي.

- **القواعد المثلي في صفات الله وأسمائه الحسني**، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، ط: أضواء السلف.
- **لسان العرب**، لابن منظور، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، ط: دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي.
- **لسان الميزان**، لابن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي بيروت.
- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**، تحقيق علي الباز، عامر الجزار، ط: دار الوفاء.
- **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**، تحقيق شعيب الأرنؤوط، عاجل مرشد، وآخرون، ط: الرسالة.
- **معجم مقاييس اللغة**، لابن فارس، تحقيق: د. محمد عوض مرعب، وفاطمة محمد أصلان، ط: دار إحياء التراث العربي.
- **مفردات القرآن**، الراغب الأصفهاني.
- **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، أبو الحسن الأشعري، ط: أحياء التراث العربي.
- **الملل والنحل**، للشهرستاني. تحقيق: محمد بن فتح الله بدران، ط: أضواء السلف.
- **نقض الإمام أبي سعيد**، عثمان بن سعيد، علي المريسي الجهمي العنيد، فيما افترى على الله ﷻ من التوحيد، تحقيق: د. رشيد بن حسن الألمعي، ط: مكتبة الرشد، وشركة الرياض.

الفهرس

الموضوع | الصفحة